الأمم المتحدة

A/76/PV.29

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٢٩

الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧٧ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة الأمين العام (A/76/293)

تقريرا الأمين العام (A/76/291 و A/76/292)

مشروع القرار (A/76/L.7)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أكثر من ٢٢ عاما اتحد المجتمع الدولي لأجل تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة وإنهاء إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب ومنع وقوعها في المستقبل. وتوجت تلك الجهود العالمية بالتوصل إلى نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. ويسعى النظام الأساسي إلى تعزيز ثقافة عالمية تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية من خلال مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان.

غير أن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لن تشمل الجرائم الدولية التي يزعم أن أي شخص ارتكبها في أي مكان إلا من خلال التصديق العالمي على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه. وأثني على الدول التي أصبحت أطرافا في نظام روما الأساسي وأشجع الدول التي لم تصدق بعد أو تنضم إليه على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

واليوم تشكّل المحكمة الجنائية الدولية جزءا حيويا من النظام المتعدد الأطراف إذ تعزز سيادة القانون وتشجع على احترام حقوق الإنسان وتسهم في السلام والأمن. ومن خلال ضمان إصدار إدانات تاريخية للجرائم الخطيرة، بما في ذلك الجرائم الجنسية والجنسانية وتجنيد الأطفال وتدمير التراث الثقافي أصبحت المحكمة الجنائية الدولية دعامة لا غنى عنها للعدالة الدولية. وأحيي المحكمة على إنجازاتها الكثيرة.

ولكي تتمكن المحكمة من الوفاء بمهمتها بطريقة فعالة، يجب على الدول الأعضاء تكثيف تعاونها الكامل مع المحكمة. ويجب أن نحدد المجالات التي يمكننا تحسين العمل فيها. وتتيح مناقشة اليوم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بشأن التقرير السنوي (انظر A/76/293) فرصة للمجتمع الدولي للقيام بذلك. ونتحمل نحن بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي مسؤولية التمسك دائما بقيم السلام والعدالة للبشرية جمعاء. وإنني على ثقة بأن الدول الأعضاء تشاطرني الترحيب بالتقرير السنوي الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات في الكفاح من أجل المساءلة عن أسوأ الجرائم بموجب القانون الدولي. وآمل أن تسهم الدول الأعضاء بطريقة مجدية في المناقشة اللاحقة.

أعطي الكلمة الآن للقاضي بيوتر هوفمانسكي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

القاضي هوفمانسكي (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أعرض التقرير السنوي (انظر A/76/293) للمحكمة الجنائية الدولية على الجمعية العامة. فهذه هي المرة الأولى التي أفعل فيها ذلك بعد أن توليت منصب رئيس المحكمة في آذار/مارس من هذا العام. وإنني فخور بأن أكون أول رئيس للمحكمة الجنائية الدولية من مجموعة دول أوروبا الشرقية. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بمن سبقوني في ذلك الدور من القادمين من مناطق مختلفة من العالم.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليست جزءا من الأمم المتحدة، ولكن تربط بين منظمتينا صلة وثيقة وفريدة من نوعها. لقد أرست لجنة القانون الدولي الأساس لصياغة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وجرت المفاوضات بشأن النظام الأساسي تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتكرر ديباجة نظام روما الأساسي التأكيد على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينص النظام الأساسي في افتتاحيته على أن تنشأ صلة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة في من خلال اتفاق بينهما. وتم التوقيع على ذلك الاتفاق في عام ٢٠٠٤ وأصبح أساس التعاون القيّم والمتبادل بين المحكمة والأمم المتحدة. يشمل ذلك التعاون الحيوي مجالات متعددة مثل المساعدة اللوجستية وترتيبات الموظفين والمساعدة القضائية وتوفير الخدمات الأمنية واستخدام مرافق المؤتمرات.

ونحن ممتنون كثيرا لتلك الأشكال العديدة من المساعدة والتعاون الهامين. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام والإدارة العليا للأمم المتحدة على التزامهما الثابت تجاه المحكمة. ويحظى دعمهما بتقدير كبير.

إن صلة المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدة ليست تقتصر على المساعدة التقنية فحسب، بل تشمل أيضا القيم المشتركة – السلام والأمن وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وهذه القيم الأساسية مهددة بارتكاب الجرائم الفظيعة التي تسعى المحكمة إلى قمعها وتحقيق الإنصاف فيها.

لقد أنشأت الدول الحاضرة في هذه القاعة المحكمة الجنائية الدولية إدراكا منها لوقوع الملايين من الأطفال والنساء والرجال ضحايا لفظائع لا يمكن تصورها في التاريخ، وأنه يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة ومشتركة لوضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب والمساهمة في منعها في نهاية المطاف. لقد كانت محكمتا نورمبرغ وطوكيو واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والمحكمتان المخصصتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا من بين الركائز الهامة على طريق إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وعندما اُعتُمد نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨ كان من المعترف به على نطاق واسع أن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان جرائم يعاقب عليها بموجب القانون الدولي. بناء عليه أنشأ النظام الأساسي آلية قضائية لإنفاذ ذلك التجريم حيثما تكون المحاكم الوطنية عاجزة عن القيام بذلك أو غير راغبة في ذلك لأي سبب من الأسباب.

لقد أصبحت المحكمة الجنائية الدولية، من خلال أدائها لهذا الدور، جزءا لا يتجزأ من المنظومة الدولية المعنية بترسيخ سيادة القانون. وبالتالي فإنها تؤدي أيضا دورا هاما في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ منها. وتساهم المحكمة بتأثيرها الرادع في منع العنف الجماعي.

وتتمتع المحكمة الجنائية الدولية التي تضم ١٢٣ دولة طرفا بدعم دولي واسع النطاق. ولكنني آمل أن يزيد هذا العدد لمصلحة الأجيال المقبلة والضحايا وقيم إنسانيتنا المشتركة.

لقد بذلت المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب بقية العالم، قصارى جهدها لمواجهة الجائحة العالمية في العامين الماضيين. وأنا فخور جدا بتمكن موظفينا من مواصلة تحقيق العدالة خلال ذلك الوقت كله، حيث لم تتوقف إجراءاتنا أبدا. وسرعان ما أدخلت المحكمة أساليب العمل عن بعد، فضلا عن ترتيبات خاصة لجلسات الاستماع القضائية، مما أتاح لبعض المشاركين الاتصال افتراضيا في حين طُبقت تدابير سلامة صارمة على الحاضرين شخصيا في قاعة المحكمة. ولذلك تمكنّا من مواصلة العمل على جميع القضايا المعروضة على المحكمة، مع تأخيرات محدودة فقط على سبيل المثال إتاحة مزيد من الوقت للأطراف للتحضير بسبب تغير الظروف وعدم وجود اتصال مباشر.

وتمكنّا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تحقيق العديد من الإنجازات الهامة. وأصدرت دائرة الاستئناف حكمين بشأن الأسس الموضوعية، في قضيتي لوران غباغبو وشارل بلي غوديه ونتاغندا، مؤكدة حكمي البراءة والإدانة على التوالي وكذلك الحكم في القضية الأخيرة. وصدر أيضا أمر بالتعويض في قضية نتاغاندا.

وصدر أول حكم ابتدائي للمحكمة بخصوص الحالة في أوغندا ضد السيد دومينيك أونغوين. وما زال ذلك القرار والحكم بالسجن لمدة ٢٥ عاما قيد الاستئناف. وفي الوقت نفسه، بدأت المحاكمة الثانية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم المزعومة في تمبكتو مالي، وكذلك المحاكمة الأولى للمحكمة بشأن النزاع بين ميليشيات "أنتي بالاكا" وسليكا في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أحيلت قضيتان أخريان إلى المحاكمة، بما في ذلك القضية الأولى للمحكمة الناشئة عن إحالة مجلس الأمن لدارفور حتى هذه المرحلة، أي ضد السيد عبد الرحمن. وربما تكون هناك محاكمة خامسة في العام المقبل رهنا بنتائج تأكيد التهم الموجهة في قضية سعيد المتعلقة أيضا بالنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالتوازي مع ما سبق شُغلت المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية بتنفيذ التعويضات الناشئة عن عدة قضايا سابقة.

وبالإضافة إلى ذلك فتح المدعي العام في السنوات الماضية ثلاثة تحقيقات جديدة فيما يتعلق بالحالات في دولة فلسطين وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية والفلبين. وبدأ التحقيق في هذه الأخيرة بعد إذن من الدائرة التمهيدية الأولى. وبذلك يصل عدد الحالات المفتوحة إلى ١٦ حالة، وهو رقم مذهل بالنظر إلى أنه قبل تسع سنوات فقط كانت هناك ست حالات مفتوحة.

وعندما تضاف إلى ذلك الاستجوابات التمهيدية المتعددة التي أجراها المدعي العام يتضح أن المحكمة الجنائية الدولية تتصدى كمؤسسة واحدة لنطاق عمل يتطلب كثيرا من المحاكم المخصصة المختلفة وأن المحكمة يمكنها أن تفعل ذلك بتكلفة أقل بكثير مما ينطوي عليه إنشاء محاكم متعددة وإدارتها وإغلاقها.

بشكل عام تعمل المحكمة الجنائية الدولية على قدم وساق وتحقق نجاحا في الوفاء بولايتها في مكافحة الإفلات من العقاب. وتنشط المحكمة في قارات متعددة وتتصدى لأخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وتجري المحاكمات في قاعات محاكمنا دون توقف، يوما بعد يوم وأسبوعا بعد أسبوع وشهرا بعد شهر. وبطبيعة الحال، فإن الوصف الموجز الذي قدمته بالكاد يلقي ضوءا على النزر القليل من عمل المحكمة الحالي. ويمكن للدول الأعضاء أن تجد المزيد من التفاصيل في التقرير الخطي، والأفضل من ذلك على الموقع الشبكي للمحكمة الجنائية الدولية وفي سجلات القضايا نفسها.

وإلى جانب عبء العمل القضائي والكثيف في مجال الادعاء، تعمل المحكمة الجنائية الدولية أيضا على عدد كبير من التوصيات لتعزيز عملياتها. إن عملية الاستعراض مهمة مشتركة بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. ومع زيادة نطاق عمل المحكمة يجب أن نسعى باستمرار إلى تطوير أساليب عملنا حتى نتمكن من تحقيق العدالة بكفاءة وفعالية دون التضحية بالإنصاف أو استقلال المحكمة. ومن بين أولوياتي القصوى، كرئيس للمحكمة الجنائية الدولية، تعزيز تحقيق المحكمة للعدالة بكل الطرق الممكنة – كي تكون عدالة مستقلة وعادلة لجميع الأطراف والمشاركين.

كما أشرت بإيجاز إلى الصندوق الاستئماني للضحايا وهو كيان شبه مستقل ويعدُّ جزءا من نظام المحكمة. ويضطلع الصندوق الاستئماني بعدة أدوار هامة.

أولا، يجمع الصندوق أموالا من المانحين من القطاعين العام والخاص لصالح ضحايا الجرائم الخاضعة لولاية المحكمة.

ثانياً، ينفذ الصندوق الاستئماني التعويضات التي أمر بها قضاة المحكمة الجنائية الدولية ضد المدانين في القضايا المعروضة على المحكمة. وتنفذ هذه التعويضات بالتعاون مع شركاء التنفيذ المحليين. ويمكن أن تكون فردية أو جماعية وأن تتخذ شكل التعويض وإعادة التأهيل ورد الحقوق والتدابير الرمزية.

وتحدد الدوائر الابتدائية مقدار مسؤولية الشخص المدان. وقد تراوحت هذه المبالغ حتى الآن بين مليون دولار و ٣٠ مليون دولار في القضايا المعروضة على المحكمة. وبما أن الأشخاص المدانين كانوا معوزين حتى الآن، فإن الصندوق الاستئماني يستخدم الموارد التي يتلقاها من المانحين لاستكمال التعويضات، قدر الإمكان.

ثالثاً وأخيراً، يمكن للصندوق الاستئماني للضحايا أيضاً أن يقدم المساعدة للضحايا في بلدان القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية بشكل مستقل عن قرارات المحكمة. وهذا يعني أن معالجة الضرر الذي تعاني منه المجتمعات المتضررة لا يتعين بالضرورة أن تنتظر انتهاء العملية القضائية، التي قد تستغرق عدة سنوات. كما تمكّن ولاية تقديم المساعدة من إقامة بعض العدالة التصالحية عندما تنتهي القضايا بالبراءة، ومع ذلك لا جدال في أن الضحايا قد عانوا من الضرر.

ومنذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وصلت الأنشطة الإصلاحية للصندوق الاستئماني للضحايا إلى مئات الآلاف من الضحايا وأسرهم. وأصبح الصندوق الاستئماني اليوم أكثر انشغالاً من أي وقت مضى، حيث أنه ينفذ التعويضات في ثلاث قضايا، ويعد خطط التنفيذ في قضية رابعة، وقريباً في قضية خامسة، بينما يوسع أنشطة المساعدة من أربعة إلى سبعة بلدان.

وقد أدى تزايد عدد قضايا التعويضات التي يتزايد فيها عدد الضحايا إلى زيادة الضغط على موارد الصندوق الاستئماني. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأناشد جميع الدول الحاضرة في القاعة تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني للضحايا من أجل مساعدة عمل المحكمة الجنائية الدولية الهام لصالح الضحايا.

يشكّل تعاون الدول حجر الزاوية في عمليات المحكمة الجنائية الدولية، حيث لا تتمتع المحكمة بسلطات إنفاذ خاصة بها. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر كثيراً من الدول الأطراف، وكذلك العديد من الدول غير الأطراف في النظام الأساسي، على التعاون القيم الذي قدمته للمحكمة في العام الماضي.

وأود أيضاً أن أنوه بأهمية التعاون والمساعدة والدعم التي قدمتها إلى المحكمة منظمات إقليمية ودولية عديدة، بما فيها الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، من دواعي القلق البالغ أن أكثر من ١٠ مذكرات توقيف أصدرتها المحكمة لا تزال معلقة. وأكثر من نصفها نابع من حالات أحالها مجلس الأمن إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وأذكر بأن قرارات المجلس فرضت التزاماً على السودان وليبيا بالتعاون الكامل مع التحقيقات والمقاضاة التي تجريها المحكمة. ومن الضروري احترام قرارات مجلس الأمن تلك ونقل المشتبه فيهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة الاتهامات الموجهة إليهم في عملية قضائية عادلة. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تدعم هذه الغاية.

لقد كان عاماً حافلاً بالأحداث من حيث التطورات المؤسسية في المحكمة الجنائية الدولية. فقد انتُخب ستة قضاة جدد للمحكمة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وأدوا اليمين في ١٠ آذار/مارس. ويسعدني أن أشير إلى أن المحكمة لديها الآن توازن تام بين الجنسين، حيث تضم تسع قاضيات من الإناث وتسعة قضاة من الذكور. كما أننا نعمل جاهدين لتعزيز التوازن بين الجنسين بين الموظفين. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغكم بأننا عيننا في ٨ آذار/مارس منسقاً متفرغاً للمساواة بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية.

ومنذ حزيران/يونيه من هذا العام، بات لدينا أيضاً مدع عام جديد هو السيد كريم خان. انتخب كل من السيد خان والقضاة الجدد لولاية مدتها تسع سنوات. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، انتخبت جمعية الدول الأطراف السيدة سيلفيا فرناندس دي غورمندي رئيسة جديدة للجمعية لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات. وهي تتمتع بالدعم الكامل من المحكمة في دورها الهام.

وفي العام الماضي، تم التصديق على عدة تعديلات جديدة على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان وعلى تعديلات المادة ٨ المتعلقة بجرائم الحرب. وأشجع جميع الدول الأطراف على النظر في التصديق على التعديلات التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف. وأحث أيضاً جميع الدول على الانضمام إلى الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها، وهو معاهدة منفصلة.

وأخيراً، أشجع الدول بقوة على تنفيذ نظام روما الأساسي في تشريعاتها الوطنية، من حيث إجراءات التعاون مع المحكمة وإدراج الجرائم في القانون الجنائي المحلي. والجانب الأخير حاسم بالنسبة لمبدأ التكامل، وهو ما يعني أن للولايات القضائية الوطنية للدول دائماً الحق والمسؤولية الأساسيين للتحقيق في الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي ومقاضاتها.

ويدعم نظام روما الأساسي بقوة بناء القدرات الوطنية وتعزيز السلطات القضائية المحلية للتصدي للجرائم الدولية. ومرة أخرى، فإن ذلك يدل على الدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية ولنظام روما الأساسي في تعزيز سيادة القانون على الصعيد العالمي.

وفي بداية بياني، قلت إنني آمل أن أرى زيادة أخرى في عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وعددها ١٢٣ دولة. وبطبيعة الحال، فإن الانضمام إلى نظام روما الأساسي قرار سيادي تتخذه كل دولة. وأعلم أن أكثر من ٧٠ دولة عضواً من بين الدول الممثلة في هذه القاعة لم تقرر حتى الآن اتخاذ تلك الخطوة.

وأطلب إلى جميع تلك البلدان أن تنظر بجدية في الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل البشرية. وهناك أسباب كثيرة للقيام بذلك. تبين البحوث التجريبية أن الانضمام إلى نظام روما الأساسي يزيد من الردع عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. لا يتعلق الأمر بمنع الفظائع في داخل البلدان وحسب. فكل دولة طرف جديدة تعزز أيضاً النظام ككل وتعطي مزيداً من الأمل للضحايا في كل مكان في العالم. إن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية هو تعبير قوي عن التضامن مع ضحايا أخطر الجرائم. كما أنها واحدة من أكثر الخطوات الملموسة التي يمكن للدولة أن تتخذها دعماً للقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد.

إن تعددية الأطراف في صميم نظام روما الأساسي. وبالانضمام إلى المعاهدة، تحصل الدولة على مقعد في جمعية الدول الأطراف، حيث يمكنها المشاركة مع بقية العالم في القرارات التي تشكل مستقبل القانون الجنائي الدولي. ويمكن للدولة الطرف أن تقدم كبار محاميها كمرشحين للمناصب القيادية في المحكمة الجنائية الدولية.

ويمكن للدولة الطرف أن تقترح وتصوت على إدخال تعديلات على نظام روما الأساسي. إن النظام الأساسي وثيقة حية، كما رأينا بالفعل مع القائمة المتطورة للجرائم المدرجة فيه. وفي بعض الأحيان، يقف نقص المعلومات في طريق التصديق. من المفاهيم الخاطئة الشائعة أن الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يفتح الباب أمام المحكمة الجنائية الدولية للنظر في أحداث الماضي. والأمر ليس كذلك: فالنظام الأساسي يتضمن أحكاما واضحة جدا تنص على أن التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليس له أثر رجعي. إن المحكمة الجنائية الدولية هي قبل كل شيء مؤسسة استشرافية، وهي هيكل لسيادة القانون بُني من أجل رفاه الأجيال الحالية والمقبلة.

وهناك اعتقاد خاطئ شائع آخر وهو أن المحكمة الجنائية الدولية تحمل الدول المسؤولية. ومن الواضح أن الأمر ليس كذلك، لأن المحكمة الجنائية الدولية ليست محكمة لحقوق الإنسان. ولا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية إلا أن تحاكم الأشخاص الطبيعيين على مسؤوليتهم الجنائية الفردية. ويتم ذلك في ظل نظام صارم يشمل العديد من الضوابط والموازين.

وكما أشرت سابقا، فإن نزاهة الإجراءات واستقلال القضاء من بين أعلى القيم للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها مؤسسة قضائية.

وأود أن أقول لأي بلد قد تكون لديه شكوك بشأن الانضمام: "فلنتحدث". وأعتقد حقا أنه يمكن حل العديد من العقبات عن طريق الحوار. وليش لدي أدنى شك في أن دعم المحكمة الجنائية الدولية هو الإجراء الصحيح الذي ينبغي اتخاذه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا لعرض مشروع القرار A/76/L.7.

السيدة براند (هولندا): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس هوفمانسكي على عرضه وعلى العمل الشاق الذي قام به هو وموظفو المحكمة في ظل ظروف صعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تفخر هولندا أنها الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية، ولا تزال داعما قويا للمحكمة. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة أسئلة.

أولا، فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، كان اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوة رئيسية في تطور النظام القانوني الدولي وانطلاقة للكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب.

إن إنشاء محكمة جنائية دائمة – المحكمة الجنائية الدولية – على المستوى الدولي هو الاستجابة المؤسسية لإدراكنا بأننا نحتاج، في ظل عالم من الاختصاصات القضائية الوطنية غير الكاملة، إلى محكمة الملاذ الأخير، وهي محكمة يمكنها أن تحقق العدالة لضحايا الجرائم الوحشية عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في التصرف.

لقد دخل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢ بعد تصديق ٦٠ دولة عليه. ومنذ ذلك الحين، زاد عدد الدول الأطراف بأكثر من الضعف، ليصل إلى ١٢٣ دولة. ولكننا لم نصل بعد إلى الهدف المنشود، وكما قال الرئيس للتو، من أجل الضحايا، علينا أن نرى هذا العدد يزداد.

إن هولندا وجمهورية كوريا هما جهتا التنسيق بشأن تحقيق عالمية نظام روما الأساسي. وفي العام القادم، سنكثف جهودنا للحصول على تأييد عالمي لولاية المحكمة وللمبادئ التي يقوم عليها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

و المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب من أهم أولويات السياسة الخارجية الهولندية، وهو ما يقودني إلى نقطتي الثانية: أهمية تعزيز المحكمة. وتمر المحكمة الجنائية الدولية حاليا بفترة انتقالية ستشكل طريقة عمل المحكمة في السنوات المقبلة. وقد شهدت المحكمة هذا العام وحده تغييرا كبيرا في القيادة بانتخاب ستة قضاة جدد ورئيس جديد ومدعي عام جديد، ونشيد بالمحكمة على عملها من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين. كما تم رفع الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة، وعملية الاستعراض جارية الآن على قدم وساق.

وتهدف عملية الاستعراض إلى تعزيز المحكمة وأدائها العام، ونشكر الرئيس هوفمانسكي على جعل ذلك أولوية قصوى.

وإزاء هذه الخلفية، علينا أن نضع في اعتبارنا أن المحكمة الجنائية الدولية لا تزال مؤسسة حديثة العهد نسبيا تتطلب دعمنا المستمر والثابت. إن أهدافها الرئيسية المتمثلة في ضمان المساءلة والمساهمة في الوقاية، مسألة حاسمة بالنسبة لنظام دولي قائم على القواعد.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة: أهمية التعاون. بهدف تعزيز المحكمة، يتعين علينا، كهيئات للأمم المتحدة وكدول على حد سواء، أن ننظر بشكل أكثر انتقادا في كيفية تعاوننا مع المحكمة لمساعدتها على تنفيذ ولايتها.

والتعاون الكامل للدول مع المحكمة، بما في ذلك التنفيذ الفوري لأوامر الاعتقال المعلقة، تمشيا مع التزاماتها بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أمر أساسي كما ذكر الرئيس هوفمانسكي للتو.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الطوعي من جانب الدول أمر حيوي لعمل المحكمة بفعالية وكفاءة. وفي العام المقبل، ستصل القضية

الأولى المتعلقة بالحالة في دارفور إلى مرحلة المحاكمة. ونشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في السودان، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في مذكرات التفاهم الموقعة في وقت سابق من هذا العام بين الحكومة الانتقالية للسودان والمحكمة الجنائية الدولية.

كما ندعو مجلس الأمن، الذي أحال تلك الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلى تعزيز تعاونه مع المحكمة. وينبغي معالجة نتائج عدم الامتثال من خلال إجراءات ملموسة يتخذها مجلس الأمن والدول الأطراف والدول غير الأطراف.

وندعو جميع الدول إلى دعم التدابير الرامية إلى تعزيز المحكمة، ونأمل أيضا أن تكون عملية الإصلاح الحالية بمثابة حافز إضافي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك، وأن تنضم إلينا في كفاحنا ضد الإفلات من العقاب.

وأخيرا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/76/L.7.

ويرحب مشروع القرار بأحدث تقرير للمحكمة عن أنشطتها. كما ينوه بالدور الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في نظام متعدد الأطراف يهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب وإلى الارتقاء بسيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيعه وتحقيق السلام المستدام والنهوض بتنمية الأمم، وكل ذلك وفقا للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

ومشروع القرار هو تمديد تقني ووقائعي لقرار العام الماضي. وبسبب القيود المفروضة جراء مرض فيروس كورونا، كان من الصعب مرة أخرى إجراء مناقشات مجدية بشأن جوهر ذلك القرار الهام. لذلك فإنه في العام المقبل، في أقرب وقت ممكن، نعتزم البدء في مناقشة محتوى القرار بهدف تحديثه.

وأقدم مشروع القرار إلى الجمعية العامة لاعتماده بدون تصويت، وأتوجه بخالص الشكر لجميع الدول التي شاركت في تقديم المشروع. إن عدد المشاركين في تقديم مشروع القرار هو إشارة واضحة إلى الأهمية التي يعلقها الأعضاء على التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفتها مراقبا.

السيدة بوبان (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس هوفمانسكي على تقديمه تقرير المحكمة الجنائية الدولية، وتهنئته والقضاة المعينين حديثا، والمدعي العام الجديد، السيد كريم خان، والرئيسة الجديدة لجمعية الدول الأطراف، السيدة سيلفيا فرناندس دي غورمندي، على تعيينهم. ونود أن نؤكد لهم دعمنا الثابت لعمل المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي.

ويشيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالدور المحوري للمحكمة وإنجازاتها فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي. ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في جميع أنشطة المحكمة خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء.

تمر المحكمة بفترة من التغيير والتدبر ستحدد نوع عملها في السنوات المقبلة. إن استعراض الخبراء المستقل والعمل الجاري لآلية الاستعراض يتيحان فرصة فريدة للمحكمة لمواصلة الارتقاء بعملها في مجال تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الوحشية في جميع أنحاء العالم. ومن المهم أن تقوم المحكمة بتقييم التوصيات الواردة في استعراض الخبراء المستقلين واتخاذ ما يقتضيه الأمر من إجراءات أخرى على النحو المبين في الاقتراح المتعلق بإجراء آلية الاستعراض لتصنيف بشأن توصيات الخبراء المستقلين، ومسائل الاستعراض المتبقية، وخطة العمل الشاملة.

ومن المهم بنفس القدر تعزيز ثقافة عمل سليمة تحقق التوازن بين الجنسين وتتوخي الإدماج والتعدد اللغوي والتنوع في النظم القانونية والتمثيل الجغرافي.

ونلاحظ أن المحكمة قد بدأت بالفعل في تنفيذ بعض توصيات الخبراء المستقلين ونرحب في هذا الصدد بالبيان الرفيع المستوى بشأن المساواة بين الجنسين الصادر عن رؤساء المحكمة الجنائية الدولية، الذي يؤكد أن المساواة بين الجنسين ليست صوابا وضرورة فحسب، بل هي المحرك لأداء المنظمة ونجاحها.

وتحدونا آمال عريضة تجاه المحكمة فيما يتعلق بتضييق فجوة المساءلة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الوحشية. ونحن مدينون بذلك للضحايا والمجتمعات المتضررة والأجيال المقبلة، التي تريد أن تتصالح مع الماضي وتتطلع إلى مستقبل سلمي.

ومع ذلك، فإن المحكمة ليست حلا سحريا لجميع الجرائم الخطيرة. فهي المحكمة التي يُرتكن إليها كملاذ أخير ولا يمكنها أن تحل محل المحاكم الوطنية ولا ينبغي لها ذلك. ولذلك فمن المهم بناء القدرات الوطنية لكفالة إمكانية التصدي للجرائم حيثما ارتُكبت، ومواصلة التحقيقات وإجراء المحاكمات العادلة على الصعيد المحلي. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها. وبما أن نظام روما الأساسي يجعل مسألة التكامل بين الاختصاصات القضائية في صميم ولاية المحكمة الجنائية الدولية، فلا يجوز للمحكمة التدخل إلا عندما تكون الدول غير راغبة في القيام بذلك أو غير قادرة عليه.

ونهيب بجميع الدول أن تكفل تعاونها الكامل مع المحكمة للحيلولة دون الإفلات من العقاب. فالمحكمة تعول على تعاون الدول، بدءا بعمليات التحقيق في الجرائم التي يُدعى ارتكابها وحتى تنفيذ أوامر الاعتقال. كما ندعو مجلس الأمن إلى إعمال حقه في الإحالة، عند الاقتضاء. إن إحالة مجلس الأمن لحالة ما إلى المحكمة، وكذلك متابعة الإحالة متابعة فعالة، سيساعد على تعزيز المساءلة في البلدان التي تكون قد ارتُكبت فيها أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي.

ونهيب بجميع الدول الأطراف أن تدفع اشتراكاتها المقررة كاملة في مواعيدها، وفقا لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب نظام روما الأساسي. وهذه ضرورة مطلقة حتى يتسنى للمحكمة الاضطلاع بولايتها المهمة.

إن السلام الطويل الأمد والتنمية المستدامة يقومان على العدالة. وسيادة القانون واحترام المحاكم والآليات الدولية والمساءلة الجنائية تكفل ترجيح كفة الاستقرار والقانون على كفة الحرب. ونحن نرى أن المصادقة العالمية على نظام روما الأساسي خطوة في ذلك الاتجاه، الذي يظل هدفنا المشترك في الأجل الطويل.

ولا تسعى المحكمة إلى تحقيق أي هدف سياسي، ويجب حمايتها من التدخلات والضغوط الخارجية لكي تتمكن من الوفاء بولايتها. وسنواصل حماية المحكمة من الهجمات والإجراءات التي تهدف إلى إضعاف نشاطها القضائي وتقويض شرعيتها.

وفي الختام، سيظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه داعمة قوية للمحكمة سياسيا ودبلوماسيا وماليا. فالمحكمة هي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة في العالم، وسنواصل الوقوف إلى جانبها.

السيدة بيرلينغ (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة: آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي الذي قدمته إلى الأمم المتحدة (A/76/293)، والشكر لرئيسها على العرض الذي قدمه. ونلاحظ مع التقدير التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من التحديات التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا.

تُرتكب جرائم شنيعة في الكثير من النزاعات والحالات في جميع أنحاء العالم ويتم الإفلات من العقاب عليها. وبوصف المحكمة الجنائية الدولية محكمة الملاذ الأخير الدائمة، فهي هيئة مركزية للمساءلة الدولية تسعى إلى تحقيق العدالة؛ وهما عنصران رئيسيان لتحقيق السلام والأمن والمصالحة المستدامة.

إن مهمة المحكمة لا تزال بالغة الأهمية كما كانت دوما. ومع ذلك، ما فتئت المحكمة تواجه معارضة سياسية مستمرة وتتعرض لمحاولات لمنعها من تنفيذ مهمتها. وهذا يقوض مسعانا المشترك نحو مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي. وتؤكد بلدان الشمال الأوروبي من جديد دعمنا الثابت للمحكمة باعتبارها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة. وسنواصل السعي جاهدين لحمايتها من أي محاولات للتدخل في عملها.

وقد شرعت الدول الأطراف والمحكمة معا في عملية استعراض واسعة النطاق لتعزيز نظام روما الأساسي وتحسين أداء المحكمة وكفاءتها وفعاليتها. ومن الخطوات الرئيسية في هذا الصدد ما تم في أيلول/سبتمبر من العام الماضي من إصدار التقرير النهائي الذي كلفت بإعداده جمعية الدول الأطراف بشأن الاستعراض من جانب الخبراء المستقلين. ونرحب بالتقييم الشامل الذي تعكف المحكمة والدول الأطراف على إجرائه بشأن مجموعة التوصيات الشاملة الواردة في التقرير.

ومن الأهمية بمكان الآن أن تتحرك المحكمة والدول الأطراف نحو تنفيذ التوصيات بطريقة تتسم بالكفاءة وتقوم على تحقيق نتائج. وبلدان الشمال الأوروبي تشارك بنشاط في تلك العملية المهمة حتى تكفل تمتع المحكمة بالقوة والفعالية والاستقلال، وهو الهدف الذي تسعى عملية الاستعراض إلى تحقيقه.

إن محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم هو مطمح مشترك بين الدول الأطراف في جميع أنحاء العالم. وقدرة المحكمة على التصدي لأخطر الجرائم الدولية بمزيد من الاتساق والتأثير ستتحسن بزيادة عدد الدول الأطراف فيها. وتواصل بلدان الشمال الأوروبي دعمها لمسألة الانضمام العالمي لنظام روما الأساسي وتعمل من أجل تحقيق ذلك. فالمحكمة تحتاج إلى عدد أكبر من الدول الأطراف، لا إلى عدد أقل منها. ونحن على استعداد لإجراء حوار بناء مع الدول الأطراف وغير الدول الأطراف على حد سواء بشأن علاقاتها مع المحكمة الجنائية الدولية.

إن إنهاء الإفلات من العقاب يتطلب التعاون بين الأطراف الفاعلة التي يتمثل هدفها المشترك في السلام والعدل والأمن الدوليين والنظام الدولي القائم على القواعد. إن فعالية المحكمة في الاضطلاع بولايتها تتوقف إلى حد كبير على التعاون مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين والمنظمات الدولية.

اسمحوا لي في هذا المنتدى أن أنوه بشكل خاص بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية على النحو الوارد في التقرير.

تتشاطر بلدان الشمال الأوروبي مع المحكمة تقديرها الكبير للدعم والتعاون الحاسمين من جانب القيادة العليا للأمم المتحدة. ونرحب أيضا بالدعم التشغيلي القيم الذي تتلقاه المحكمة من كيانات الأمم المتحدة، الأخرى، وإداراتها، ومكاتبها، ومستشاريها الخاصين وممثلي الأمين العام.

لا تزال ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن. ويصدق ذلك بصفة خاصة على حالات عدم تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك على تعزيز متابعة الحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة. ونلاحظ مع القلق أن المجلس لم يتخذ أي إجراء بشأن عدد من نتائج عدم التعاون التي أبلغته بها المحكمة الجنائية الدولية في الحالتين اللتين أحالهما إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونشجع ونحث بقوة جميع الدول على التعاون الكامل والفعال مع المحكمة، تماشيا مع نظام روما الأساسي وجميع قرارات مجلس الأمن السارية المفعول. ونهيب بصفة خاصة بجميع الدول الأطراف وغيرها تقديم المساعدة اللازمة لاعتقال وتسليم الأفراد الذين تطلبهم المحكمة.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أيضا أن ترى مجلس الأمن يطور نهجا أكثر اتساقا لإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن عدم إحالة الإحالات في الوقت المناسب يسهم في الإفلات من العقاب، الأمر الذي يزيد من الصراعات. وفي غضون ذلك، تواصل بلدان الشمال الأوروبي دعم عمل آليات التحقيق التي أنشأتها أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وتشجيع الدول الأخرى على أن تحذو نفس الحذو.

إن تحقيق العدالة على النحو الكامل للضحايا جانب أساسي من جوانب استمرار نجاح المحكمة الجنائية الدولية وأهميتها. وتناط

بالصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية ولاية هامة في هذا الصدد. وقد دأبت بلدان الشمال الأوروبي على دعم الصندوق الاستئماني، ونشجع الدول والكيانات الأخرى على المساهمة فيه أيضا.

حتى تتمكن المحكمة من الاضطلاع بمهمتها على أكفأ نحو، يقتضي الأمر تمويلها تمويلا سليما. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نضمن توفر الموارد الكافية للمحكمة للاضطلاع بولايتها المهمة في وقت يزداد فيه الطلب عليها. ونشجع الدول الأطراف على ضمان سداد الاشتراكات في الوقت المناسب وأن تسددها بالكامل. وبالمثل، يقع على عاتق المحكمة التزام بضمان أدائها الفعال.

أود أن أختتم كلمتي بتجديد تعهدنا ومفاده أن بلدان الشمال الأوروبي ستظل من أشد المناصرين للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل من أجل فعالية المحكمة واستقلالها ونزاهتها.

السيدة نيامكي (كوت ديفوار) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ونرحب بالنقاش الدائر بشأن التقرير السنوي للمحكمة عن الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة خلال الفترة قيد الاستعراض (A/76/293). وتوضح تلك الأنشطة الدور الرئيسي الذي تضطلع به المحكمة منذ بدء نفاذ نظام روما الأساسي، الذي يشمل التحقيق مع الأفراد المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي، مثل جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجريمة العدوان، ومحاكمة المتهمين بارتكابها.

تحيط الدول الأفريقية الأطراف علما مع الارتياح بتقرير المحكمة الجنائية الدولية والتقرير المتعلق بالمعلومات ذات الصلة بتنفيذ المادة ٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (A/76/292). ويشهد ذلك الاتفاق على التحسن المطرد في العلاقة التعاونية بين المؤسستين وعلى التقدم الإيجابي المحرز في تنفيذ الاتفاق المذكور.

تولي الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي أهمية كبيرة لعمل المحكمة الجنائية الدولية وسير عمل نظام روما الأساسي. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية؛ وبسيادة القانون؛ وتعزيز الحكم الديمقراطي والرشيد، وفقا للصكوك الدولية المتفق عليها، وبما يتماشى مع ولاية المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة.

ولا تزال الدول الأفريقية الأطراف مقتنعة بأن عالما يسوده السلام والعدالة للجميع أمر يمكن تحقيقه. ونعتقد أن مكافحة الإفلات من العقاب وسيادة القانون يجب أن تكونا مهمة عالمية يضطلع بها المجتمع الدولي بأسره، مع الاعتراف بدور المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أول محكمة جنائية دولية دائمة في العالم، وجزءا لا يتجزأ من الهيكل المتعدد الأطراف الذي يدعم سيادة القانون. ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة مركزية في مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق الإنصاف والعدالة، وهما عنصران أساسيان في الحفاظ على السلم والاستقرار والأمن والمصالحة.

إن مبدأ التكامل يكمن في صميم نظام روما الأساسي. وتؤيد الدول الأفريقية الأطراف الجهود الجارية داخل جمعية الدول الأطراف ممن أجل تعزيز ذلك المبدأ، الذي يشكل العمود الفقري في نظام روما الأساسي. ونرحب أيضا بالإعلانات الأخيرة الصادرة عن المدعي العام الجديد، والتي شددت على أهمية تعزيز المساءلة بغية تحديد أفضل السُبل لتحقيق العدالة في إطار العمل التكميلي على الصعيدين المحلي والدولي.

إن العمل على تعزيز التكامل من خلال تعزيز النظم القضائية الوطنية للتعامل مع أخطر الجرائم عنصر أساي في تحقيق المساءلة. والواقع أن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم والمحاكمة بشأنها بموجب نظام روما الأساسي تقعان على عاتق الدول. ولا تتدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على الشروع في اتخاذ إجراءات وطنية حقيقية. وجدير بالذكر أيضا أن المحكمة تظل آلية الملاذ الأخير. ولذلك، لا يزال من المهم تعزيز الجهود الرامية إلى بناء قدرة الدول على التحقيق في الجرائم الفظيعة ومقاضاة مرتكبيها.

أود أن أذكر بأن الدول الأفريقية الأطراف أدت دورا رئيسيا في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وواصلت المشاركة بهمة في مختلف جوانب عمل المحكمة، بما في ذلك في سياق جمعية الدول الأطراف، ومن خلال التعاون مع المحكمة في تنفيذ ولايتها. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب محاسبة الذين يرتكبون جرائم فظيعة في أي مكان في العالم. فضحايا هذه الجرائم يستحقون العدالة، ويجب أن تكون العدالة محايدة.

وتشكل الدول الأفريقية الأطراف أكبر مجموعة إقليمية داخل جمعية الدول الأطراف. ونحن ملتزمون بعالمية نظام روما الأساسي ونعتقد أن زيادة عدد الدول الأطراف سيكفل إمكانية لجوء الضحايا من جميع المناطق الجغرافية في العالم إلى القضاء. ولذلك، فإننا نناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي وندعوها إلى أن تنظر في التوقيع والتصديق عليه. ويجب أن يكون التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وإدماج هذه القواعد في القوانين المحلية للدول حقيقة واقعة إذا أُريد أن تتاح لجميع الضحايا في جميع أنحاء العالم فرصة الحصول على العدالة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة الهامة إلى أن الدول الأفريقية الأطراف تؤيد استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي وعمل آلية الاستعراض، الذي يهدف إلى تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي بوسائل منها، تعزيز فعالية المحكمة وشرعيتها وقدراتها. وبناء على ذلك، تكرر الدول الأفريقية الأطراف تأكيد قرار رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي يحث على المشاركة في عملية الاستعراض ويدعو إلى معالجة مسألة تسييس المحكمة.

إن الدول الأفريقية الأطراف على استعداد لمواصلة الحوار مع المحكمة بشأن سبل تعزيز التعاون بين مجموعتنا الإقليمية والمحكمة. وفي هذا الصدد، تظل الدول الأفريقية الأطراف في نيويورك مستعدة للاجتماع مع كبار موظفي المحكمة والتواصل معهم أثناء زياراتهم إلى نيويورك.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. ونود أن نقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

أود أن أبدأ بشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه التقرير السنوي للمحكمة الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٢٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٢١ (A/76/293). وفيما يتعلق بتقرير هذا العام، تواصل إيطاليا الترحيب بالجهود التي تبذلها المحكمة بهدف تكييف أساليب عملها مع الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا وبالتقدم الذي أحرز، على الرغم من الظروف الصعبة، في عدد من التحقيقات والإجراءات.

وتعتقد إيطاليا أن الرد الأكثر فعالية وهيكلية على التحديات والنزاعات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم يكمن في إصلاح وتعزيز تعددية الأطراف. ولن يتم التوصل إلى حلول طويلة الأمد لتلك النزاعات إلا من خلال نظام دولي قائم على القواعد يركز على القيم العالمية والحقوق الأساسية والمساواة والشمول. وتمثل المحكمة الجنائية الدولية أداة حاسمة لتحقيق هذه الأهداف. وقد ظلت إيطاليا مؤيدا قويا للمحكمة الجنائية الدولية منذ بداية إنشائها، مع إيلاء اهتمام خاص للمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي، بما في ذلك مبدأ التكامل.

إن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير التي لا يمكن تفعيل اختصاصها إلا عندما لا تحاكم الدول مرتكبي أخطر الجرائم. وتتدخل المحكمة بهدف وحيد هو السعي إلى تحقيق العدالة، التي هي مفتاح تحقيق السلام الدائم والأمن الدولي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن المحكمة الجنائية الدولية دعامة للنظام الدولي القائم على القواعد وأنها تؤدي دورا رئيسيا في مكافحة الإفلات من العقاب وفي مساءلة مرتكبي تلك الجرائم وفي توفير العدالة للضحايا. ويشهد تصديق البرلمان الإيطالي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام على تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان وجرائم الحرب على الالتزام الثابت للمؤسسات الإيطالية بمبدأ السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة المكرس في نظام روما الأساسي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توراي (سيراليون).

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مشاركة ما مجموعه ٠٠٠ ١١ من الضحايا في القضايا المعروضة على المحكمة، مع تقديم ٣٠٠ ٢ استمارة جديدة لطلبات الضحايا. فالتركيز على الضحايا عنصر أساسي من عناصر العدالة الجنائية الدولية. وترى إيطاليا أن دور المحكمة لا يقتصر على تقديم الجناة إلى العدالة فحسب، بل يشمل كذلك تحقيق العدالة للمتضررين أساسا من الجرائم المرتكبة. ولهذه الأسباب، قررت إيطاليا في هذا العام أيضا المساهمة في الصندوق الاستئماني للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية.

كما تشدد إيطاليا على ضرورة التقيد المستمر بالاستقلال القضائي للمحكمة واستقلال جهاز الادعاء فيها وسلامة نظام روما الأساسي، والحفاظ على كل ذلك. إن حياد المحكمة الجنائية الدولية واستقلالها وتكاملها أمور في غاية الأهمية لعملها. وفي هذا الصدد، تتابع إيطاليا عملية الإصلاح الجارية عن كثب. على وجه الخصوص، تشكل موافقة المكتب على خطة العمل، مع الإشارة إلى التوصيات ذات الأولوية، خطوة أولى هامة نحو زيادة كفاءة المحكمة وجعلها عصرية بقدر أكبر.

وستواصل إيطاليا الإسهام في كفالة أن تكون هذه العملية سريعة وموثوقة ومتمشية مع مبادئ نظام روما الأساسي. وتعتقد إيطاليا، في هذا الصدد، أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ التوصيات الرامية إلى تحسين جودة وفعالية التحقيقات وصنع القرار والتعاون وإدارة الموارد المالية. ونلاحظ بصفة خاصة، مع القلق، التحديات الخطيرة التي لا تزال تواجهها المحكمة فيما يتعلق بطلباتها للتعاون، بما في ذلك تنفيذ أوامر إلقاء القبض المعلقة. وينبغي للدول أن تسعى جاهدة للحفاظ على مستوى عال من التعاون فيما يتعلق بالطلبات الواردة من المحكمة، مع الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر هولندا على تنسيق مشروع قرار هذا العام (A/76/L.7)، الذي شاركت إيطاليا بالفعل في تقديمه.

السيدة لونغو (رومانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وبادئ ذي بدء، أود أن أهنئ القاضي هوفمانسكي على انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية.

تؤمن رومانيا إيمانا راسخا بأن اعتماد نظام روما الأساسي كان إنجازا رائدا عزز نظام العدالة الدولية وكفل إمكانية لجوء ضحايا أخطر الجرائم إلى القضاء بإدراج أحكام مبتكرة بشأن مشاركة الضحايا وحمايتهم وتعويضهم. وعلى حد تعبير أحد أساطير العدالة الدولية، بنيامين فيرينتس، المدعي العام السابق في نورمبرغ،

> ”لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة، ولا عدالة من دون قانون، ولا قانون ذا جدوى من دون محكمة تقرر ما هو عادل ومشروع تحت أي ظرف من الظروف“.

وتجسد المحكمة الجنائية الدولية هذه الرؤية وتبعث بإشارة قوية مفادها أنه يمكن، بل يجب، مساءلة مرتكبي الجرائم الفظيعة إذا كانت الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك. خلال أكثر من ٢٠ عاما منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لم يعد من الممكن الاعتراض على أثرها الرادع كما أصبح التحقيق في الجرائم الجماعية القاعدة المتوقعة الآن على الصعيد العالمي. وتعدُّ النبرة القاسية لمنتقدي المحكمة مؤشرا آخر على زيادة أهمية عملها.

ومع نضوج المحكمة الجنائية الدولية من الناحية المؤسسي بدأت التطلعات الأولية تتعارض مع الحقائق الجغرافية السياسية المعقدة، مما دفع إلى ضرورة تعزيز كفاءة المحكمة وشرعيتها. والواقع أن سير نظام روما الأساسي قد وصل إلى منعطف حرج. لقد تعرض استقلال المحكمة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها للتهديد بسبب الضغوط الخارجية علاوة على بعض أوجه القصور التنظيمية ونقص الموارد المناسبة لعدد القضايا المتزايد. لقد حان الوقت لكي يلتف مؤيدو المحكمة حولها ويعملوا على تعزيزها، لا سيما وأن الكثير من الجرائم الدولية لا تزال ترتكب في أجزاء كثيرة من العالم.

ويتيح الاستعراض الجاري لنظام روما الأساسي فرصة هامة للتصدي للتحديات الداخلية والخارجية على السواء ولضمان تنفيذ ولايته

الطموحة. ونحيي استعداد المحكمة للخوض في هذه العملية، بما في ذلك معالجة المسائل المتصلة بثقافة العمل بينما نتوقع أيضا من جمعية الدول الأطراف أن تضطلع بدورها الإداري وأن تتخذ قرارات حكيمة بشأن إدارة هذه المؤسسة المعقدة والإشراف عليها مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ استقلال القضاء والادعاء.

وفي الوقت نفسه فإن شرعية المحكمة تكمن في عنصرين هامين آخرين، هما حماية أنشطة المحكمة العالية الجودة والمستقلة والمحايدة ونشر المعلومات الصحيحة عن ولاية المحكمة والقيود المتأصلة فيها المنصوص عليها في المعاهدة. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، يتوقف أداء المحكمة على تهيئة الظروف اللازمة لانتخاب أفضل المرشحين لشغل وظائف القضاة والمدعي العام بدءا بإجراءات الاختيار على الصعيد الوطني إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من انتخاب المدعي العام مؤخرا واستعراض إجراءات تعيين القضاة وانتخابهم. إن اتخاذ التدابير لفحص المرشحين وفقا لمعيار الطابع الأخلاقي الرفيع لمناصب نواب المدعي العام يعتبر خطوة ملموسة أولى يمكن تكرارها في سياق الانتخابات الأخرى. وفيما يتعلق بضمان فهم أفضل لولاية المحكمة الجنائية الدولية، ندعو إلى استثمار المزيد من الجهود في مجال الاتصالات في ضوء النطاق العالمي للمحكمة وتنوع الجمهور الذي ربما تتواصل معه. لذلك نشجع المحكمة على وضع استراتيجية للاتصالات على نطاق المحكمة ومن شأنها أن تحسن التنسيق بين الأجهزة في هذا المجال مع استخدام الموارد المحدودة بطريقة أفضل.

وإذ نعمل على تحسين أداء المحكمة، لا يمكننا إغفال أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في أخطر الجرائم التي تثير القلق على النطاق الدولي ومقاضاتها وفقا لمبدأ التكامل الأساسي. ونؤيد دعوة المحكمة إلى إدراج الجرائم والمبادئ المنصوص عليها في نظام روما الأساسي في القوانين الوطنية ووضع أطر وطنية واضحة للتعاون مع المحكمة. وفي هذا السياق نود أن نبلغ الجمعية العامة بأن السلطات الرومانية المعنية قد شرعت في سن قانون للتعاون القضائي بين رومانيا والمحكمة الجنائية الدولية وهو قيد النظر حاليا في البرلمان. وينطبق الشيء نفسه على مشروع قانوننا المتعلق بقبول التعديلات على المادة ٨ من نظام روما الأساسي المعتمد في كمبالا ونيويورك ولاهاي وينظر فيه برلماننا أيضا. علاوة على ذلك، نؤكد على الشرطية القائمة بين الاضطلاع بولاية المحكمة الجنائية الدولية ومساعدة الدول فيما يتعلق بتحقيقاتها ومحاكماتها وفقا للالتزام العام بالتعاون المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، ونشاطر القلق الخاص فيما يتعلق بقائمة مذكرات التوقيف المعلّقة.

في الختام نكرر دعمنا للمحكمة على التكيف بشكل أفضل مع الفرص والتحديات المتاحة اليوم، فضلا عن ثقتنا بدور المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المساعدة والتعويضات لضحايا الفظائع الجماعية كوسيلة للمساهمة في المصالحة وبناء السلام.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد سيراليون بفرصة الإدلاء بهذا البيان في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية". يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار باسم الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب في مناقشتنا بمبادئ المحكمة الجنائية الدولية، وأعرب عن ثنائنا على تفانيهم في تنفيذ العمل الهام للمحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة وملتزمة بدعم المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها، فضلا عن تصميمها العالمي على إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة.

وبما أن هذه هي المناقشة العامة الأولى للجمعية العامة خلال فترة ولايتيهما، أود أن أهنئ رئيس المحكمة، القاضي بيوتر هوفمانسكي على انتخابه لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات، والمدعي العام السيد كريم أسعد أحمد خان على انتخابه لفترة تسع سنوات. ونقدر انخراط الرئيس والمدعي العام بالفعل في العمل على تعزيز المحكمة باعتباره أحد الأولويات الرئيسية لرئيسة جمعية الدول الأطراف، السيدة سيلفيا فرناندیز دي غورمندي، التي نهنئها أيضا على انتخابها لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات. يؤكد وفد سيراليون للجمعية العامة دعمه الكامل لقيادة المحكمة وجمعية الدول الأطراف في الاضطلاع بولايتيهما.

وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريريه الواردين في الوثيقتين A/76/291 و A/76/292 ورئيس المحكمة على عرضهما وكذلك تقرير المحكمة الوارد في الوثيقة A/76/293. ونشكر منظومة الأمم المتحدة على تعاونها الحيوي مع المحكمة وعلى توفير التسهيلات والخدمات للمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما في تيسير عقد الدورات المستأنفة للجمعية التاسعة عشرة للدول الأطراف في نيويورك، مما سمح بانتخاب ستة قضاة جدد وكذلك انتخاب المدعي العام.

ونتيجة للتحديات التي طُرحت في العام الماضي والتغييرات القيادية في المحكمة وعملية الاستعراض الجارية على قدم وساق تواصل المحكمة وجمعية الدول الأطراف تعزيز المحكمة والتصدي للتهديدات الخارجية من خلال المشاركات البناءة واستكمال عملية الاستعراض والتركيز على تحقيق العدالة النزيهة في الجرائم الفظيعة دون خوف أو محاباة فضلا عن التجاوب مع الضحايا. ومن الأهمية بمكان أن تعرب سيراليون عن تقديرها العميق لاستمرار المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الدولية على الرغم من التحديات المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا والتهديد الخارجي الفعلي الذي واجهته المحكمة.

ونظرا للوتيرة الحالية للاقتراف المستمر للجرائم الفظيعة، لا يمكن المبالغة في أهمية ولاية المحكمة الجنائية الدولية، كما لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى مواصلة التعاون المتبادل مع الأمم المتحدة لمعالجة الثغرات المتعلقة بالمساءلة بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ونشيد – كما هو مبين في الوثيقة A/76/293– بأن المحكمة قد أحرزت بالفعل تقدما كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إجراءاتها السابقة للمحاكمة وقضايا الطعن وكذلك فيما يتعلق بالتعويضات والتحقيقات الأولية التي أجراها مكتب المدعي العام.

ونحيط علما بالتطورات القضائية الملحوظة. ومن المهم أيضا أن نشيد بإدانة دومينيك أونغوين بارتكاب ٦١ تهمة تتعلق بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ فضلا عن الحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاما بينما لا يزال استئناف الحكم والإدانة قيد النظر. ونشيد أيضا بتأكيد دائرة الاستئناف إدانة بوسكو نتاغاندا والحكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاما بتهمة ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونلاحظ أن دائرة الاستئناف أيدت حكمي البراءة الصادرين بحق لوران غباغبو وشارل بليه غوديه.

وفيما يتعلق بالتطورات البارزة الأخرى، انضمت سيراليون في نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى العديد غيرها في الترحيب بإلغاء الجزاءات الاقتصادية والقيود المفروضة على تأشيرات الدخول وإنهاء التهديد بها وفرضها فيما يتعلق بالمحكمة. ونعرب هنا عن تقديرنا لجميع الأطراف المعنية التي اتخذت الخطوات التي أدت إلى هذه النتيجة المرغوبة. ونرحب ترحيباً خالصاً بالنهج البنّاء في التعامل مع المحكمة وجمعية الدول الأطراف لتعزيز المساءلة عن الجرائم الفظيعة وتقويتها، بما في ذلك من خلال مركزية المحكمة ونظام روما الأساسي المبني على مبدأ التكامل، حتى عندما تكون هناك خلافات بشأن النهج المتبعة في حالات وقضايا محددة.

وقد التزمت المحكمة في وثائقها وخططها الاستراتيجية برؤية تجعلها منظمة عالمية ومتجاوبة ومرنة وقادرة على الصمود ذات نظرة متسقة نحو التحسين المستمر. إن وفد سيراليون، إذ يرحب بهذه الرؤية، يسره أن أعار موارده البشرية، رغم العمل الحافل في مقر نيويورك، للمشاركة بنشاط في عملية الاستعراض. ولذلك نعرب عن تقديرنا لأعمال آلية الاستعراض المنشأة تحت رعاية جمعية الدول الأطراف والنتائج التي تحققت حتى الآن ونشيد بهما، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الشاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، بما في ذلك متطلبات احتمال اتخاذ المزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء، التي اعتمدها مكتب جمعية الدول الأطراف وتقييم التوصيات ذات الأولوية الذي اتفق على أن يكون بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

وتدعو سيراليون الدول الأطراف وجميع الجهات المعنية إلى مواصلة دعمهم ومشاركتهم البناءة مع آلية الاستعراض والولايات التي تضطلع بها جمعية الدول الأطراف في الأعمال المتصلة بالاستعراض والتي تهدف إلى تحسين أداء عمليات المحكمة وكفاءتها وفعاليتها.

ونرحّب أيضاً بالمحكمة وبجهات التنسيق التابعة لها ونشيد بها على جهودها في عملية الاستعراض.

وفي الختام، تؤكد سيراليون من جديد دعمها للمحكمة كوسيلة لإعادة تأكيد التزامها تجاه الضحايا. ونذكر ونعيد ذكر أن الضحايا هم في صميم عمل المحكمة، والذين ننوب عنهم في نظام المساءلة هذا. ولذلك فإننا ننوه بالصندوق الاستئماني للضحايا ونثني عليه لاضطلاعه بولايته وتقديم المساعدة وتمكين الضحايا من زيادة المشاركة في المحاكمات في المحكمة ودفع التعويضات لهم. ونرحب بمشاركة ما يقرب من ٠٠٠ ١١ ضحية في القضايا المعروضة على المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تلقي ٣٠٠ ٢ استمارة طلب جديدة من الضحايا. ونحيط علماً بالعمل المنجز لتحسين أداء الصندوق الاستئماني للضحايا ونتطلع إلى تنفيذ التوصيات المقدرة لعملية استعراض الخبراء المستقلين في هذا الصدد.

واعترافاً بأهمية عمل الصندوق الاستئماني للضحايا رشحت حكومة سيراليون، بناء على توصية لجنة الخدمات القضائية والقانونية التابعة لها، السيد إبراهيم سوري يللاه للانتخاب لشغل المقعد المخصص للدول الأفريقية في انتخابات أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. ونعتقد أن كفاءة السيد يللاه ومؤهلاته وخبرته السابقة في المحكمة الجنائية الدولية، في جملة أمور، في كل من مكتب المدعي العام وكمحامي دفاع، وحالياً في محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بصفته وكيل الدفاع الرئيسي، تجعله ذا قيمة في تعزيز مبادئ الصندوق الاستئماني وأهدافه ومقاصده. وهو يتمتع بصفات أخلاقية رفيعة وبالحياد والنزاهة ولديه الكفاءة المطلوبة في مساعدة ضحايا الجرائم الخطيرة. ويتسق هذا الترشيح مع الالتزام العام لسيراليون بالمحكمة وبضحايا الجرائم الوحشية.

وأخيراً، بصفتنا أحد مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/76/L.7، نشكر الممثل الدائم لهولندا على عرضه مشروع القرار هذا ونشكر البعثة الدائمة لهولندا على ضمان أن يجسّد مشروع القرار المعلومات المستكملة عن الوقائع التي تُسلّم بانتخاب القيادة الجديدة والإحاطة علماً بعملية الاستعراض لتعزيز المحكمة. ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة البنّاءة في ضمان أن تتجسد التحديثات الوقائعية الهامة الأخرى في القرارات على النحو المناسب في المستقبل القريب. وهذا سيعطي جزئياً ولكن من غير ريب معنى حقيقياً لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية الذي يقوم على احترام مركز كل كيان وولايته، ويهدف إلى تعزيز الاضطلاع بمسؤوليات كل منهما بفعالية وبطريقة تعود بالنفع المتبادل.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سلوفينيا، بوصفها من أشد المؤيدين للعدالة الجنائية الدولية والقانون الدولي الأوسع نطاقاً، بالتقرير الأخير للمحكمة الجنائية الدولية (A/76/293) وهي تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود أن أشارك الآخرين في تهنئة رئيس المحكمة المنتخب حديثاً والقضاة والمدعي العام للمحكمة ورئيس جمعية الدول الأطراف على انتخابهم. ونتمنى لهم كل النجاح في الإسهام في خير البشرية جمعاء في مجال القانون الجنائي الدولي.

يبين التقرير زيادة كبيرة في الأنشطة العامة للمحكمة وتقدماً فيها. وفي هذه الفترة، أصدرت المحكمة بعض القرارات البارزة التي تمهد الطريق لمزيد من تطوير القانون الجنائي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المحكمة بنشاط في عملية الاستعراض وبدأت بتنفيذ التوصيات. يشكل وضع المعايير الملائمة وتحقيق مجموعة من الأهداف فرصة فريدة لتعزيز كل من المحكمة ونظام روما الأساسي باعتبارهما من أسس سيادة القانون.

ولتحقيق ذلك، ينبغي النظر إلى التنفيذ المنهجي وفي الوقت المناسب لتوصيات استعراض الخبراء المستقلين على أنه مسألة ذات أولوية عليا. غير أن الزيادة الإجمالية في الأنشطة القضائية للمحكمة ينبغي ألا تكون الهدف الرئيسي الذي يتعين السعي إلى تحقيقه. إن أنشطة المحكمة هي رد مباشر على الأفعال المرتكبة. وعلاوة على ذلك، فإن دور المحكمة الجنائية الدولية هو استكمال الإجراءات الوطنية. وتتحمل الدول والمحاكم الوطنية المسؤولية الرئيسية عن

مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان. غير أنه يجب على المحكمة أن تتدخل عندما لا تفي الدول بالتزاماتها بمقاضاة مرتكبي الجرائم الوحشية.

ومع اتساع نطاق أنشطة المحكمة، يزداد أيضاً عدد ضحايا الجرائم الخطيرة الذين يسعون إلى تحقيق العدالة. وتواصل سلوفينيا تقديم الدعم المالي للصندوق الاستئماني للضحايا، ونحن فخورون بالإعلان عن زيادة مساهمتنا لعام ٢٠٢١. ونشجع الدول وغيرها على المساهمة في الصندوق وتقديم دعم قوي للضحايا وأسرهم في إعادة بناء حياتهم.

إن مكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع التي ترتكب في جميع أنحاء العالم هي أحد الأركان الأساسية للوصول إلى السلام والاستقرار المنشودين دائماً. ويتطلب ذلك مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية، وفي المقام الأول مشاركة جماعية من جانب الدول. وتدعو سلوفينيا جميع الجهات المعنية، ولا سيما الدول، إلى التعاون باحترام ونشاط كشركاء يتشاطرون ذات الأهداف في مكافحة الإفلات من العقاب وفي كفالة العدالة. كما ندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل مع المحكمة عن طريق تنفيذ أوامر الاعتقال وإبرام اتفاقات تعاون. وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تدفع الدول الأطراف اشتراكاتها في الوقت المحدد وبالكامل.

ولتعزيز التعاون الدولي بغرض اتخاذ إجراءات فعالة أمام المحاكم الوطنية بشأن مسائل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، تشارك سلوفينيا بنشاط في المبادرة لإبرام معاهدة جديدة متعددة الأطراف بشأن المساعدة القضائية المتبادلة – ما يسمى بالمبادرة. وقبل المؤتمر الدبلوماسي الذي تستضيفه سلوفينيا، لا تزال عملية المشاورات جارية. وندعو جميع الدول المهتمة إلى الانضمام إلى المبادرة ودعمها.

كما ندعو مجلس الأمن إلى استخدام حقه في إحالة حالة ما إلى المحكمة ومتابعة مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. كما ندعو الدول التي لم تعتمد بعد التشريعات الوطنية اللازمة ولم تنضم إلى نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك لضمان الاحترام الدائم للعدالة الدولية. فلن نتمكن من اتخاذ خطوة هامة إلى الأمام نحو مجتمع عادل إلا بالعمل معاً.

وفي الختام، ستواصل سلوفينيا دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية واستقلالها. وقد أنشئت المحكمة بسبب الحاجة الماسة إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الفظائع، وينبغي أن نمكنها من الوفاء بولايتها.

السيد مليناز (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ القيادة الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية على انتخابها وأن أقدم تأكيدات على دعم سلوفاكيا وتعاونها الكاملين في متابعة ولاية المحكمة. وأود أيضا أن أشكر رئيس المحكمة، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على عرضه الشامل اليوم وعلى التقرير عن أنشطة المحكمة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (A/76/293).

واسمحوا لي أن أبدأ ببيان أكثر عمومية. نحن نعتقد أن وجود جهاز قضائي دولي دائم، له ولاية قضائية على أبشع الجرائم بموجب القانون الدولي، يعكس الاقتناع الراسخ للمجتمع الدولي بأن المساءلة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من جميع سياساتنا، وبصورة أكثر تحديدا، حل النزاعات. ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن لمجتمع مزقته النزاعات العودة إلى السلام المستدام بدون الوفاء بمتطلبات العدالة والإنسانية. وتأخذ الولاية القضائية التكميلية للمحكمة الجنائية الدولية في الاعتبار أولوية الولايات القضائية الوطنية تماما، وتعمل في الوقت نفسه كضامن لعدم وجود ملاذات آمنة لمرتكبي أخطر الجرائم. وإلى جانب الدور المركزي للضحايا في نظام روما الأساسي فإن هذه السمات تجعل المحكمة الجنائية الدولية محكمة فريدة حقا.

وإذ انتقل الآن إلى تعليقات أكثر تحديدا، أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للتدابير التي اتخذتها المحكمة لكفالة استمرارية الأعمال والوفاء بولايتها، حتى في الأوقات الصعبة الراهنة. وفي هذا السياق، من الأجدر بالثناء أن عددا كبيرا من الضحايا يبلغ حوالي ٠٠٠ ١١ تمكن،

بالرغم من استمرار الجائحة، من المشاركة في القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أتاح لهم إسماع صوتهم على نطاق واسع ضمن الإجراءات ذات الصلة. ومن جانبنا، فإن ذلك أمر بالغ الأهمية ويحظى بتقدير كبير.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن المحكمة تعمل في ظروف أفضل مما كانت عليه في العام السابق. وبصفتنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي وعضوا في مكتب جمعية الدول الأطراف، نرحب بشكل خاص بعملية الاستعراض الجارية التي تهدف إلى زيادة تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية وندعمها. وقد أدى ذلك بالفعل إلى إحراز بعض التقدم، ونأمل أن نرى نتيجة نهائية إيجابية. ونرحب كذلك بكون التهديدات والتدابير ضد المحكمة قد أفسحت المجال للحوار البناء والتعاون.

إن مناقشة الجمعية العامة بشأن هذا التقرير هي رابط من أهم الروابط المؤسسية بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وتوفر منبرا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ لمناقشة عمل تلك الهيئة القضائية الفريدة. ومع ذلك، لا يمكن للمحكمة أن تنفذ بالكامل ولايتها في إنهاء إفلات مرتكبي أبشع الجرائم من العقاب إلا إذا تحققت لها الصفة العالمية. ولذلك ينبغي أن نركز كل جهودنا السياسية وأن نشارك باستمرار في حوار حسن النية ومفتوح وصبور، يستند إلى القيم المشتركة التي تقوم عليها المحكمة الجنائية الدولية، أي مواصلة تعزيز العدالة الجنائية الدولية ومنع الإفلات من العقاب. ولا يمكن أن يكون التصديق النهائي على نظام روما الأساسي إلا نتيجة طبيعية ومنطقية لذلك. ومع ذلك، تشجع سلوفاكيا جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك.

وأنتقل الآن إلى ملاحظتي الموضوعية الأخيرة. إن إمكانية الإحالة إلى المحكمة وفقا للفقرة (ب) من المادة ١٣ من نظام روما الأساسي قد وسعت نطاق مجموعة التدابير التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها عند تعامله مع صون السلم والأمن الدوليين. وتشجع سلوفاكيا مجلس الأمن على استخدام تلك الأداة الفريدة وإحالة القضايا عندما ترتكب جرائم دولية ولا تكون السلطات الوطنية في وضع يسمح لها بالتحقيق فيها. ومن المهم أن نضيف أنه ما لم يتابع مجلس الأمن إحالاته على النحو الصحيح، بما في ذلك عن طريق كفالة تعاون الدول الأعضاء، فإن مسار العمل هذا لن يحقق النتائج المرجوة. ومع ذلك، نلاحظ بارتياح تطورات الحالة في دارفور في السودان، فضلا عن الدعم الحاسم من الأمم المتحدة، الذي أسفر عن أول زيارة يقوم بها المدعي العام للمحكمة إلى دارفور منذ أكثر من ١٥ عاما منذ إحالة مجلس الأمن هذه القضية. ونأمل أن نرى مزيدا من التقدم الإيجابي في السنة المقبلة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم سلوفاكيا القوي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك للقضية الأوسع نطاقا المتمثلة في سد فجوة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر البرازيل رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه التقرير السنوي للمحكمة (A/76/293) المقدم إلى الأمم المتحدة. وترحب البرازيل بالقيادة الجديدة للمحكمة وتعرب عن ثقتها في أنها ستواصل العمل الممتاز الذي قامت به القيادات السابقة لها. وتدرك البرازيل، بصفتها أحد مؤسسي المحكمة الجنائية الدولية، قيمتها بوصفها أول محكمة دائمة تُصمم لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر الجرائم الدولية. ونعترف بأن المحكمة أداة مهمة للعدالة والسلام.

وقد ظلت المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بعبء العمل الثقيل في الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من جميع القيود التي تسببت فيها الجائحة. وترحب البرازيل بكون المحكمة تمكنت من التنفيذ السريع للترتيبات الرامية إلى التخفيف من تأثير مرض فيروس كورونا على عملياتها. ونلاحظ بارتياح عمل الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي تؤدي ولايته المتعلقة بالتعويضات دورا أساسيا في تعزيز حق الضحايا في العدالة. وسعيا إلى التوفيق بين العدالة الجزائية والعدالة التصالحية، يتضمن نظام روما الأساسي مجموعة مبتكرة من الأحكام المتعلقة بحقوق الضحايا التي تسمح لهم بالمشاركة في الإجراءات

وطلب التعويضات في نفس الوقت. ومن المشجع أن نرى التقارير عن المشاريع الجارية وتفاعل الصندوق الاستئماني مع الضحايا وأسرهم والمجتمعات المحلية المتضررة.

ويمثل التكامل حجر الزاوية في نظام روما الأساسي. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق مع مرتكبي الجرائم الدولية ومقاضاتهم، ولا يزال تمكينها من القيام بذلك عنصراً أساسياً في مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، ترحب البرازيل بما ورد من أن قلم المحكمة ومكتب المدعي العام واصلا جهودهما للمساعدة في الإجراءات الوطنية. وقد تعطي أنشطة التكامل الإيجابي معنىً لرأي متكامل بشأن نظام روما الأساسي، يقوم على علاقة إيجابية بين المحكمة والدول الأطراف.

ومن مسؤولية جميع الدول الأطراف العمل باستمرار من أجل تحسين نظام روما والتصدي للتحديات التي تواجهه ودعمه عند الحاجة. أحد التحديات المهمة يتعلق بالطابع العالمي لنظام روما الأساسي، الذي يكتسي أهمية بالغة في التغلب على تصور وجود انتقائية في تطبيق العدالة الجنائية الدولية.

ويتعلق التحدي الثاني بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. وتعرب البرازيل مجددا عن قلقها الذي طال أمده إزاء سبل تمويل إحالات مجلس الأمن. إن زيادة مشاركة الأمم المتحدة في المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن يواكبه اضطلاعها بمسؤولية أكبر من حيث توفير الوسائل اللازمة لعمل المحكمة. وندعو مجددا إلى تنفيذ المادة ١٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، والفقرة الفرعية (ب) من المادة ١١٥ من نظام روما الأساسي، بحيث تغطي أموال تقدمها الأمم المتحدة، جزئيا على الأقل، من التكلفة المتكبدة نتيجة إحالات مجلس الأمن. وكما تنص المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة تتحمل المسؤولية الحصرية عن النظر في ميزانية المنظمة والموافقة عليها. إن توفير التمويل الملائم لإحالات مجلس الأمن سيعزز مصداقية المحكمة والأمم المتحدة كلتيهما. والحالة الراهن غير مُنصِفة ولا يمكن استمرارها.

لعل التحدي الأكثر إلحاحاً الذي تواجهه المحكمة الجنائية الدولية ودولها الأطراف هو اعتماد التغييرات اللازمة لنظام روما الأساسي. وتشارك البرازيل في عملية الاستعراض الجارية باعتبارها عملية مهمة لإجراء تقييم متأن لتوصيات الخبراء المستقلين وتنفيذ التوصيات التي ستحسن على نحو فعال من عمل المحكمة. وفي هذا السياق، تحذر البرازيل من مغبة اتباع توصيات الخبراء التي تسعى إلى تعديل نظام روما الأساسي. فمحاولات تنفيذ توصيات لا تحظى بدعم واسع من الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، ستفضي أيضا إلى نتائج عكسية، لأن توافق الآراء ضروري لضمان أن يكون الاستعراض فعالا ومشروعا.

إن السعي إلى تحقيق السلام والعدالة ينطوي دوما على التحديات، وهذه التحديات متأصلة في البحث عن عالم أكثر عدلا وتعاونا. فلنتجنب الوقوع في فخ التصرف وفق التناقضات الزائفة التي تبدو وكأنها تضع السلام في مواجهة العدالة، إذ إن أحدهما يكمل الآخر ويشكلان جزءا من القيم المشتركة التي جعلت أول محكمة جنائية دولية دائمة تُنشأ بموجب معاهدة حقيقة واقعة. ولا تزال البرازيل ملتزمة التزاما راسخا بنظام روما وبالقيم التي دفعت إلى وضعه.

السيد كلوسمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، ونود أن ندلي ببعض التعليقات بصفتنا الوطنية.

تشاطر ألمانيا الرأي القائل بأن المحكمة الجنائية الدولية، رغم أنها لا تزال مؤسسة فتية نسبيا، جزء لا يتجزأ من النظام القانوني الدولي اليوم. لقد أنشئت المحكمة على أساس متين باستقلالها وحيادها الفريدين. وتحظى بتقدير كبير من المجتمع الدولي لتصميمها الواضح على تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ينبغي ألا تمر الجرائم الدولية دون عقاب، ويجب محاسبة مرتكبيها.

وفي هذا السياق، تعرب ألمانيا عن تأييدها الكامل للرئيسة الجديدة لجمعية الدول الأطراف، السيدة سيلفيا فرناندس دي غورمندي، والمدعي العام الجديد للمحكمة، السيد كريم خان. وبالمثل، نؤكد مجددا دعمنا الدائم للمحكمة الجنائية الدولية بكاملها. وما زلنا مقتنعين بأن التدخل أو الضغط الخارجي لا مكان له في العمل المستقل للمحكمة.

بعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاما على بدء عمل المحكمة الجنائية الدولية فعليا، لا يزال هناك من الأسباب الوجيهة مما يدعو لخفض سقف تطلعنا. فلا يزال نطاق المحكمة غير عالمي، ولا يزال مرتكبو الجرائم الوحشية يتنصلون من المسؤولية، والخضوع للتحقيق والمحاكمة.

ألمانيا هي ثاني أكبر مساهم في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية، وتقدم دول أخرى كثيرة مساهمات كبيرة. ومع ذلك، تواجه المحكمة تحديات مالية. ونظرا للدور المهم الذي تضطلع به المحكمة في توفير منبر يتيح للضحايا التعبير عن مظالمهم والتماس الإنصاف، من المهم توفير تبرعات إضافية للصندوق الاستئماني للضحايا. من الضروري توفير دعم مالي من مصادر موثوقة حتى تتمكن المحكمة من الوفاء بولايتها المهمة. وما من سبيل لتنفيذ تلك الولاية سوى تضافر جهود المحكمة والدول الأطراف والمجتمع المدني. ويجب أن تكفل مساهماتنا الاستقلال القضائي للمحكمة ونزاهة نظام روما الأساسي.

ونرى أن المحكمة تستحق أيضا أن تلقى من الدول كل الدعم السياسي والتعاون والمساعدة. إن مهمة المحكمة وولاية الأمم المتحدة تكملان من الناحية السياسية هدف كل منهما المتمثل في تحقيق نظام عالمي قائم على القواعد وإنهاء الإفلات من العقاب.

وستظل ألمانيا ملتزمة بالنهوض بالمحكمة وآلياتها. ويشمل ذلك دعم عملية الاستعراض الجارية حتى يتسنى للمحكمة والدول الأطراف التحرك بناء على التوصيات المنبثقة عن تلك العملية حتى تصبح المحكمة أكثر فعالية وكفاءة. فلنمض قدما معاً لتحقيق تلك الغاية.

السيد أودين (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): إن العدالة شرط أساسي لازم لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وبنغلاديش ثابتة في التزامها بمساندة الجهود العالمية لدعم العدالة وسيادة القانون، فهما ركيزة أساسية في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ندرك أن المحكمة هي إحدى المؤسسات العالمية الرئيسية للعدالة الجنائية، ونؤكد مجددا دعمنا الثابت لطابعها القضائي المستقل والنزيه. ونجدد التزامنا بدعم وحماية المبادئ والقيم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والحفاظ على سلامته.

يشكر وفد بلدي رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه الشامل للتقرير (A/76/293) عن أنشطة المحكمة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وننوه بالجهود التي بذلتها المحكمة لمواصلة مهامها خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من مختلف التحديات الفعلية، بما في ذلك التحديات التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، يسر بنغلاديش أن تشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار A/76/L.7 المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية".

إننا نؤمن بأن العدالة مسألة بالغة الأهمية لحل النزاعات العالمية. بل صرنا أكثر يقينا بذلك بعد أن تحملنا وطأة نزاع نشب في جوارنا وأجبر أكثر من مليون مدني على الاحتماء في بنغلاديش، كما تعلم الجمعية العامة.

وقد باتت الآن مسألة النزوح القسري للروهينغيا من ديار أجدادهم في ميانمار قيد نظر المحكمة الجنائية الدولية.

نعتقد أن التحقيق الذي يجريه مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بحالة أقلية الروهينغيا يمثل تدبيرا هاما لبناء الثقة لعودتهم الآمنة والطوعية إلى ميانمار. ومع عدم أي مساءلة للجناة، لا يزال أبناء شعب الروهينغيا قلقين بشأن سلامتهم في ميانمار. ونرحب بالمستجدات الواردة في التقرير فيما يتعلق بالتحقيق في حالة بنغلاديش/ميانمار.

ونشدد على أن تعاون الدولة والأطراف من غير الدول في نظام روما الأساسي ومساعدتها ودعمها ما زال أمرا حاسما في الاضطلاع بولاية المحكمة الجنائية الدولية بطريقة مستدامة ومجدية. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود المحكمة لتوسيع شبكة تعاونها في المنطقة، وننضم إلى المحكمة في دعوة جميع الدول الأطراف إلى التعاون مع تحقيقاتها، بما في ذلك الحالة في ميانمار.

وكما ورد في التقرير، ما انفكت بنغلاديش تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة طوال عملية التحقيق. وندعو ميانمار إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حتى يتسنى تقديم مرتكبي الجرائم ضد

الروهينغيا إلى العدالة ومن أجل المساعدة في كسر حلقة العنف والإفلات من العقاب في بلدهم.

إن تحديث آليات الحكم وأساليب العمل والإجراءات القضائية أمر بالغ الأهمية لضمان كفاءة المحكمة في تحقيق العدالة. وفي هذا السياق، نرحب بعملية الاستعراض التي بدأتها المحكمة في عام ٢٠١٩، بهدف تعزيز عمل المحكمة ونظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية. وبنغلاديش، بوصفها واحدة من ثلاث جهات تنسيق قُطرية مخصصة لآلية الاستعراض، فإنها ملتزمة بتلك العملية.

ويؤدي الصندوق الاستئماني للضحايا دورا محوريا في التصدي للضرر الذي يلحق بالضحايا نتيجة للجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة. ونولي أهمية كبيرة لولايته وكفاءته، وهو ما يتجلى أيضا في مساهمتنا في الصندوق. ونحيط علما مع الارتياح بحقيقة أن أنشطة الصندوق زادت بشكل كبير طوال العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ من ستة مشاريع، نفذت مع الشركاء المنفذين، إلى ٢٧ مشروعا. وندعو إلى تعزيز التبرعات للصندوق الاستئماني للضحايا لتمكينه من الوفاء بولاياته المتعلقة بالجبر والمساعدة.

في الختام، نؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز التضامن بين الدول الأطراف والحفاظ على نزاهة ومصداقية المحكمة الجنائية الدولية بوصفها الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول بموجب القانون الدولي في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية.

السيد ليو يانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الرئيس هوفمانسكي على تقديم تقريره عن أعمال المحكمة الجنائية الدولية إلى الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، وتهنئ المدعين العامين المعينين حديثا، وأيضا فقد تلوى ستة قضاة مناصبهم هذا العام.

أولت الصين دائما اهتماما كبيرا لعمل المحكمة الجنائية الدولية وشاركت بصفة مراقب في المؤتمرات السابقة للدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونلاحظ أن المحكمة تغلبت خلال العام الماضي على التحديات التي يطرحها الوباء وواصلت أنشطتها في مجال التحقيق والمحاكمة بتعديل ترتيبات عملها وابتكار أساليب جديدة في عملها.

لقد أيدت الصين دائما مكافحة الجرائم الخطيرة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين والمعاقبة عليها وفقا للقانون. وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس سلطتها بحكمة، في امتثال تام للنظام الأساسي لروما، وأن تجعل أنشطتها القضائية متماشية مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تعمل على تعزز السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

بموجب القانون الدولي، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن المعاقبة على الجرائم الدولية، والقضاء على الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة. وقد أُنْشئت المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مكملة للولاية الوطنية، ووفقا لذلك، ينبغي لها أن تحترم السيادة القضائية الوطنية احتراما كاملا، وأن تتبع بدقة مبدأ التكامل وجميع المتطلبات الأخرى بموجب القانون الدولي، وأن تحدد وتمارس بحكمة ولايتها القضائية، وأن تواصل الاستجابة للشواغل المشروعة للدول، وأن تنال الثقة والدعم على نطاق واسع من خلال ممارساتها. وينبغي للمحكمة أيضا أن تلتزم بموقف مستقل وموضوعي وغير مسيس، وأن ترى من خلال الوقائع الملفقة والاتهامات الباطلة والتكتيكات التافهة والمسيئة، وأن تقاوم بحزم الممارسات البغيضة المتمثلة في التلاعب السياسي بالإجراءات القضائية.

تواجه العدالة الجنائية الدولية تهديدات غير مسبوقة، حيث فرض بلد معين في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠ عقوبات أحادية الجانب على المدعين العامين في المحكمة الجنائية الدولية وعلى مسؤولين آخرين. ورغم رفع الجزاءات الانفرادية المذكورة آنفا، فإن الأسباب الجذرية للجزاءات الأحادية الجانب لم تُلغ بعد. وقد وضعت تلك الدولة خطتها الوطنية وقوانينها المحلية مرارا فوق القانون الدولي إذ اعتمدت نهجا انتقائيا على نحو يقوض سيادة القانون الدولي بصورة خطيرة.

ويجدر التأكيد على أن الجزاءات الأحادية الجانب التي تتعارض مع القانون الدولي تعوق بشكل خطير التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للبلدان الخاضعة للجزاءات، وتؤثر على سبل عيش شعوبها، وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية انتهاكا خطيرا، بل وتؤدي إلى كوارث إنسانية كبيرة. وقد عارضت الصين دائما العقوبات الأحادية الجانب. وتلاحظ الصين أن بعض الأطراف في نظام روما الأساسي قدمت معلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة عليها. كذلك فإن محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تستمع إلى الإجراءات المشتركة بين الدول بشأن الجزاءات الانفرادية. وتأمل الصين أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكبر لوضع حد للتنمُّر الأحادي الجانب.

لقد بدأت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في الحالة في الفلبين في سبتمبر/أيلول. وهذه هي المرة الأولى التي تبدأ فيها المحكمة رسميا تحقيقا بعد انسحاب بلد متعاقد. وتلاحظ الصين أن هناك آراء دولية متباينة بشأن تفسير وتطبيق أحكام المادة ١٢٧ من نظام روما الأساسي بشأن الانسحاب، ولا سيما بشأن ما إذا كانت الفحوص الأولية التي يجريها المدعون العامون تتعلق بالتحقيقات والإجراءات الجنائية التي بدأت قبل تاريخ الانسحاب الفعلي بموجب المادة ١٢٧. ولم يتم التوصل بعد إلى نتيجة نهائية بشأن ما إذا كانت هناك مسألة قيد نظر المحكمة أو مواصلة النظر فيها بعد بدء سريان الانسحاب أو ما إذا كان بإمكان المحكمة مواصلة النظر في المسألة. وتتعلق المسائل المذكورة أعلاه بالالتزامات المحددة للبلدان المنسحبة في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توضيح وتطبيق مبدأ احترام السيادة الوطنية والموافقة الوطنية، وأن توضحه على نحو لا لبس فيه.

لقد أولت الصين دائما أهمية كبيرة للدور الذي تؤديه مؤسسات العدالة الجنائية الدولية في تعزيز سيادة القانون الدولي والمعاقبة على الجرائم الدولية الفظيعة، وشاركت دائما بهمة في التطوير البناء لنظام العدالة الجنائية الدولية. وتؤكد الصين من جديد دعمها لإنشاء مؤسسة دولية مستقلة ونزيهة، وفعَّالة، وعالمية للعدالة الجنائية، وترنو إلى أن تحافظ المحكمة على العدالة القضائية وتعزز السلام والأمن من خلال القيام بأعمال قضائية موضوعية ونزيهة.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المشاركة القوية في هذه المناقشة تبين بوضوح الأهمية البالغة لعمل المحكمة الجنائية الدولية، الذي يصب بالفعل في جوهر أغراض المنظمة. وبعد ما يقرب من ٢٠ عاما من عمليات المحكمة، يظل نظام روما الأساسي واحدا من أقوى البيانات وأكثرها ديمومة بشأن أهمية سيادة القانون على الصعيد الدولي. وهو يستند إلى عدد من الفرضيات الرئيسية ذات الصلة المباشرة بعمل الأمم المتحدة والجمعية العامة:

أولا، لا أحد فوق القانون. إذ ينطبق نظام روما الأساسي على جميع الأفراد، بصرف النظر عن صفتهم الرسمية، ولا سيما بصفتهم رؤساء دول أو حكومات، وأعضاء في الحكومة، وغير ذلك من المناصب الرسمية. وتبين نظرة على الحالات المدرجة في جداول أعمال الأجهزة السياسية الرئيسية للأمم المتحدة – من ميانمار إلى الجمهورية العربية السورية إلى السودان – مدى أهمية هذا المبدأ، ليس لغرض تحقيق العدالة فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق السلام المستدام.

ثانيا، يستند عمل المحكمة إلى مبدأي الحياد واستقلال القضاء والادعاء العام. وقد تعرض هذا الأخير على وجه الخصوص لهجوم متكرر ومنهجي في بعض الأحيان. ونرحب برفع التدابير غير المسبوقة التي فرضتها إدارة الولايات المتحدة السابقة ضد المحكمة كمؤسسة، بل وحتى ضد الأفراد الذين يعملون في مناصب قيادية. وفي الوقت نفسه، من السذاجة الاعتقاد بأن هذه المحاولات لتقويض استقلال المحكمة أصبحت شيئا من الماضي. ويجب على الدول الأطراف على وجه الخصوص، بل وجميع الدول الملتزمة بسيادة القانون، حتى وإن لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي، أن تقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن هذا المبدأ الأساسي. ومما له نفس القدر من الأهمية مبدأ الحياد، وهو مبدأ أساسي لتصور المحكمة ليس بوصفها منارة الأمل لضحايا الجرائم التي تثير قلقا دوليا فحسب، بل أيضا كوسيلة لردع ارتكابها في المستقبل.

ثالثا، إن تعاون الدول أمر لا غنى عنه لتحقيق العدالة. وقد اعترف واضعو نظام روما الأساسي بذلك بوضوح شديد وأنشأوا التزاما

على الدول الأطراف بالتعاون مع المحكمة بطريقة محددة وواضحة المعالم. ويمكن دعوة الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي إلى التعاون أيضا أو دعوتها إلى القيام بذلك في حالة إحالات من مجلس الأمن. والتعاون أمر أساسي ليس في مجال تبادل الأدلة فحسب، ولكن أيضا عندما يتعلق الأمر بالاعتقالات – حيث إن السجل متذبذب في أحسن الأحوال، كما يشير عدد أوامر الاعتقال المعلقة. وتجدر الإشارة هنا بصفة خاصة إلى حالة السودان، ونحن نتابع التطورات على أرض الواقع. ونرحب مرة أخرى بإعلان مجلس وزراء الحكومة الانتقالية في آب/أغسطس تسليم الأفراد الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام، ونأمل أن يتمكنوا من الوفاء بذلك الوعد. ولكن التعاون يجب أن يتخذ أيضا شكل الدعم السياسي للمحكمة عندما تتعرض لهجوم سياسي، ولا سيما عندما تكون الهجمات موجهة ضد استقلالها. ونأمل أن تعترف الدول الكثيرة التي ليست جزءا من نظام روما الأساسي بعد بأن إنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة يصب في مصلحة جميع الذين يؤيدون سيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد.

والتقرير المعروض علينا (انظر A/76/293) – ونتوجه بالشكر إلى الرئيس هوفمانسكي على قيادته – يوضح مرة أخرى العلاقة الحيوية بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. واستنادا إلى اتفاق العلاقة، أقامت المنظمتان أشكالا مختلفة من التعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات والمساعدة القضائية والدعم الميداني. وتتلقى المحكمة دعما عملياتيا أساسيا من أجزاء عديدة من منظومة الأمم المتحدة. ويكتسي تعاون الكيانات الموجودة في الميدان – وفقا لولاياتها وبموافقة الدول المضيفة – أهمية بالغة.

والبعد الثاني لعلاقة المحكمة بمنظومة الأمم المتحدة أكثر تعقيدا بكثير. وبموجب نظام روما الأساسي، يتمتع مجلس الأمن بسلطة إحالة الحالات إلى المحكمة. وقد فعل المجلس ذلك مرتين، في حالة دارفور/السودان وفي حالة ليبيا، ولكن اهتمامه بإشراك المحكمة الجنائية الدولية تراجع بطريقة تتناسب مع عجزه عن القيام بعمل مجدٍ في مجال المساءلة، وعلى نطاق أوسع بشأن حماية المدنيين. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، استخدم حق النقض ضد قرار إحالة واحد – بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية – ولم يدلِ المجلس ببيان واحد بشأن تنفيذ أوامر الاعتقال أو غيرها من مسائل التعاون. وتستند سلطة الإحالة المتوخاة في نظام روما الأساسي إلى التفاعل الهادف مع المحكمة والمتابعة الفعالة لأنشطة المحكمة. غير أن هذا لم يحدث، وببساطة لا يوجد حوار مجدٍ يجري. وتمثل الإحاطة المقبلة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في دارفور فرصة واضحة للمجلس لتصحيح هذا السجل والتعبير عن نفسه بطريقة مجدية دعما للسلام الدائم في السودان. ونود أيضا أن نذكر بأن الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية نتيجة لإحالة من المجلس ينبغي أن يدفع تكاليفها أعضاء الأمم المتحدة، الذين يتخذ المجلس قراراته بالنيابة عنهم، وليس الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، أصبح لدى المجلس أداة إضافية فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. ومع بدء ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها في تموز/يوليه من ذلك العام، يتمتع المجلس أيضا بسلطة اتخاذ قرار بشأن ارتكاب عمل عدواني، وهو ما يمكن أن يكون أساسا للمحكمة للشروع في إجراء تحقيق فيما يتعلق بجريمة العدوان، التي يرتكبها شخص في منصب قيادي. وفي حين أنه قد لا تكون هناك قضية معروضة على المحكمة فيما يتعلق بهذه الجريمة في المستقبل القريب، على أساس إحالة من المجلس أو غير ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تكون جميع الدول على دراية بالأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية عضويتها في مجلس الأمن.

وقد صدقت ٤١ دولة الآن على تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان، ونهنئ إيطاليا على قرارها الانضمام قريبا بوصفها الدولة الثانية والأربعين. وفي حين أن هذه التعديلات تستند إلى القانون الدولي القائم، ولا سيما القرار ٣٣١٤ (د-٢٩)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤، فإنها تنطبق أيضا على أساليب الحرب الحديثة، ولا سيما في الفضاء الإلكتروني. وبالتعاون مع ١٠ دول أطراف ملتزمة أخرى، أنشأنا مجلس مستشارين أجرى دراسة متعمقة لأحكام نظام روما الأساسي وتوصل إلى استنتاج بالإجماع بأن أحكامه تنطبق بالفعل

على الحرب الإلكترونية. وندعو جميع أعضاء الجمعية العامة إلى الانضمام إلينا في مواصلة تداولنا لهذه المسألة، التي تتسم بأهمية مباشرة وبالغة للمناقشات الأخرى الجارية في منظومة الأمم المتحدة.

وتتمثل القوة الرئيسية لنظام روما الأساسي في رؤيته الشاملة للعدالة الجنائية الدولية. وفي جوهرها المحكمة الجنائية الدولية بالفعل، ولكن العامل الأهم هو الهيئات القضائية الوطنية. وبالنسبة لجميع أخطر الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء العالم – الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجريمة العدوان – هناك جهاز قضائي وطني واحد على الأقل يتمتع بالاختصاص والمسؤولية عن التحقيق والمقاضاة. وفي جميع الحالات، يسبق هذا الاختصاص اختصاص المحكمة، التي تتمثل ولايتها في التدخل فقط عندما تكون الهيئات القضائية الوطنية نفسها غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق والمقاضاة. ولذلك، فإن نظام روما الأساسي في نهاية المطاف يشجع بقوة ليس النظم الوطنية فحسب على الوفاء بالتزاماتها، بل أيضا المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود بأي طريقة ممكنة. وتماشيا مع الأهداف التي حددناها لأنفسنا عند اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة – هناك حجة قوية تدعو إلى المشاركة النشطة والإيجابية من جانب الأمانة العامة والأجهزة السياسية للمنظمة في نظام روما الأساسي.

واسمحوا لي أن أضيف رسالة مشتركة باسم البرتغال وبلجيكا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون وقبرص وكوستاريكا ولكسمبرغ والنمسا وبلدي ليختنشتاين بشأن مشروع القرار A/76/L.7 الذي عرضه زملاؤنا الهولنديون في وقت سابق. ونحن دول أطراف في نظام روما الأساسي مؤيدون ثابتون للمحكمة ومهمتها المتمثلة في وضع حد للإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم التي عرفتها البشرية.

تؤيد وفودنا مشروع القرار لأنه يتضمن العديد من النقاط الهامة التي تتوافق مع إيماننا القوي بعمل المحكمة الجنائية الدولية. ونود أيضا أن نكرر بوضوح التزامنا بنظام روما الأساسي في وقت تزداد فيه أهمية مكافحة الإفلات من العقاب أكثر من أي وقت مضى. وإذ تحتفل المحكمة بمرور ٢٠ عاما على بدء عملياتها في العام المقبل، فإنها تظل محور الجهود الدولية لكفالة المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي ودعم سيادة القانون – وهي رؤية تتشاطرها مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت نود أن نسجل أسفنا لعدم إمكانية تقديم تحديثات وقائعية هامة وطال انتظارها عن مشروع النص. وعلى وجه الخصوص، لم ترد ثلاثة تطورات رئيسية حدثت في السنوات الأخيرة في مشروع القرار المعروض على الجمعية.

أولا، منذ ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٨ تمكنت المحكمة الجنائية الدولية من ممارسة اختصاصها في جريمة العدوان وهو اختصاص يكمل الحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على استعمال القوة وهو أمر يتصل مباشرة بمقاصد المنظمة وعمل مجلس الأمن.

ثانيا في عام ٢٠١٧ وكذلك في عام ٢٠١٩، قررت الدول الأطراف تعديل نظام روما الأساسي لإضافة العديد من جرائم الحرب الجديدة، بما في ذلك تجويع المدنيين عمدا في حالات النزاع المسلح غير الدولية وجرائم الحرب المتعلقة باستخدام الأسلحة البيولوجية والتكسينية، والأسلحة التي تسبب إصابات لجسم الإنسان من شظايا لا يمكن اكتشافها بالأشعة السينية وأسلحة الليزر التي تسبب العمى الدائم. وتسهم هذه التعديلات إسهاما فعالا في حماية المدنيين التي هي من صميم عمل الأمم المتحدة، وفي تقييد وسائل وأساليب الحرب التي تعتبر ذات طابع يسبب إصابات مفرطة أو معاناة لا داعي لها للمقاتلين.

ثالثا، كنا نود أيضا أن ترد إشارة إلى التعاون الهام بين المحكمة الجنائية الدولية وآليات المساءلة التي أنشأتها الأمم المتحدة مؤخرا في مشروع النص، ولا سيما آلية التحقيق المستقلة لميانمار التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ للتحقيق في أزمة بارزة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وهذه التطورات التي لا ترد في مشروع قرار هذا العام تبين أهمية نظام روما الأساسي الذي صدق عليه ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة. ونأسف لعدم إتاحة الفرصة لنا لاقتراح تحديثات وقائعية عن

مشروع القرار هذا العام ونأمل أن تكون المشاورات الشاملة ممكنة في العام المقبل.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشكر سويسرا رئيس المحكمة الجنائية الدولية على تقريره (A/76/293) وقيادته.

لقد أنشئت المحكمة لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام بذلك في تحقيق السلام الدائم. وكما ورد في تقرير اليوم فإن المحكمة تؤدي دورها على الرغم من التحديات العديدة التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا وأوقت بولايتها وأصدرت أحكاما بشأن حالات تشمل جميع المناطق في العالم. تود سويسرا أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرها للمحكمة وموظفيها وجميع الداعمين لهذه المؤسسة.

قبل عام وبعد فرض الجزاءات على المحكمة اجتمعت ٧٣ دولة طرفا في نظام روما الأساسي من خلال بيان مشترك أمام هذه الجمعية للإعراب عن تأييدها الثابت للمحكمة (انظر A/75/PV.18). واليوم رفعت هذه الجزاءات. وترحب سويسرا بالزخم الإيجابي هذا الذي تتمتع به المحكمة. وهذا يعزز التعاون بين المحكمة والدول الأطراف، بما في ذلك الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي. فلنواصل جهودنا معا.

ويقترن تأييد سويسرا المستمر للمحكمة مع جهودنا الرامية إلى جعل نظام روما الأساسي أكثر فعالية. وتقع على عاتق المحكمة والدول الأطراف مسؤولية مشتركة في هذا الصدد. وأود أن أؤكد النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي التأكيد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق والمقاضاة في أخطر الجرائم. ولا تزال هذه الجرائم ترتكب وكثيرا ما لا يتم التحقيق فيها على النحو الواجب على الصعيد الوطني غير أن الضحايا يتوقعون المساءلة عن حق. وعلى جميع الدول الالتزام بمقاضاة هذه الجرائم ومعاقبتها.

ثانيا، إن دور المحكمة مكمل لدور المحاكم الجنائية الوطنية ولا يمكنها التدخل إلا إذا كانت الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك. لقد أنشئت المحكمة لمنع وقوع أكثر الجرائم خطورة والتحقيق فيها بغض النظر عمن ارتكبها. لذلك فهي مؤسسة قضائية مستقلة يحكمها القانون وحده. وسويسرا ملتزمة بتحقيق العدالة النزيهة والمستقلة. وإذ تفي المحكمة بولايتها فإنها تسهم إسهاما هاما في تحقيق السلام والمصالحة الدائمين.

ثالثا، سنواصل احترام التزاماتنا في مجال التعاون بموجب نظام روما الأساسي وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا. ولا يمكن للمحكمة أن تفي بولايتها وأن تكفل العدالة لضحايا أخطر الجرائم إلا بالتعاون الكامل من جانب الدول.

رابعا، إن المحكمة بحاجة إلى نظام أساسي قوي ودعم عالمي. لذلك ندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي إلى التصديق عليه. وسويسرا ملتزمة أيضا بتعزيز نظام روما الأساسي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن جمعية الدول الأطراف قد اعتمدت في السنوات الأخيرة عدة تعديلات على نظام روما الأساسي بهدف تعزيزه على وجه التحديد. بناء عليه، تدعو سويسرا جميع الدول الأطراف إلى التصديق على هذه التعديلات. وسيسهم ذلك في تعزيز فعالية العدالة الجنائية على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد وعدنا لدى إنشاء نظام روما الأساسي بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في تحقيق السلام الدائم. ولذلك تتمثل مسؤوليتنا المشتركة في المساعدة على تعزيز المحكمة وكفالة قدرتها على تحقيق العدالة على نحو فعال.

السيدة باسولس دلغادو (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد والدول الأعضاء فيه. وأدلي بهذا البيان بصفتي الوطنية لإبراز بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

إن مشاركة إسبانيا في مناقشة الجمعية العامة بمناسبة تقديم التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها هذه المرة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (A/76/293) تكتسي أهمية خاصة. وأود أن أشكر بشكل خاص رئيس المحكمة، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على إحاطته

بشأن التقرير. أود بداية أن أؤكد مرة أخرى التزام إسبانيا بمكافحة الإفلات من العقاب وبعمل المحكمة الجنائية الدولية. إن من البديهي أن نكرر التأكيد على صلاحية المحكمة بوصفها هيئة قضائية مسؤولة عن التحقيق في أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم. ومن الجدير بالذكر دائماً أن المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لنظام روما الأساسي، هي ولاية قضائية تمثل الملاذ الأخير وتكمل الولايات القضائية الوطنية ولا تعفي الدول من واجبها في توفير العدالة لمواطنيها.

وعلى مدار العام المنقضي، وعلى الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ظلت المحكمة الجنائية الدولية ثابتة في جهودها الرامية إلى مواصلة الاضطلاع باختصاصاتها القضائية. واستلزم الأمر تكييف أساليب العمل وبذل موظفو المحكمة جهداً جديراً بالثناء كي تتمكن هذه المؤسسة من مواصلة عملها. ويجسّد التقرير استمرارية عمل المحكمة في الاضطلاع باختصاصاتها القضائية والذي يمثل أفضل خطاب تعريف بالمؤسسة وبالمنصة التي تبني عليها سمعتها وتجعلها جذابة للدول التي لم تنضم بعد إلى أسرة نظام روما الأساسي. وإسبانيا ممتنة لجميع موظفي المحكمة الجنائية الدولية على عملهم استجابة للمشاكل العملية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

كما شهدت المحكمة الجنائية الدولية في الأشهر الأخيرة تجديداً واسعا لكبار مسؤوليها. فمنذ عام ٢٠٢٠، انتُخب ٦ قضاة جدد ومدعٍ عام جديد، هو السيد كريم خان. وانتُخب أيضاً الرئيس الجديد للمحكمة، السيد بيوتر هوفمانسكي، والرئيسة الجديدة لجمعية الدول الأطراف، السيدة سيلفيا فرناندس دي غورمندي. وتود إسبانيا أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بهذا الجيل الجديد من القادة في نظام المحكمة الجنائية الدولية والإعراب عن دعمها الكامل لهم فيما يعملون على الارتقاء بالمحكمة الجنائية الدولية إلى ذرى جديدة من النجاح في السنوات المقبلة.

وكما سبق أن أشارت وفود عديدة سبقتني في هذه المناقشة، فإن المحكمة تمر بمنعطف حاسم، إذ تقترب من الذكرى السنوية العشرين لبدء أنشطتها القضائية. وأمام المحكمة مسائل هامة يمكن تلخيصها في ثلاث أفكار أساسية: أولاً، اختتام عملية التقييم بنجاح لتعزيز نظام روما الأساسي؛ وثانياً، تحقيق كفاءة أكبر؛ وثالثاً، تعزيز تنوع وظائفها لتحقيق أهدافها.

وأود أن أتأمل في كل واحدة من هذه الأفكار الثلاثة. فيما يتعلق بالجانب الأول، تنهمك المحكمة الجنائية الدولية بالفعل في عملية متعمقة لتقييم كيفية تعزيز أدائها من أجل مواصلة خدمة أهداف نظام روما الأساسي. وتؤيد إسبانيا هذه الممارسة بطريقة حاسمة وبناءة بهدف مزدوج، هو تعزيز عمل المحكمة وإعادة تأكيد نظام روما الأساسي الذي أنشأه أولئك من بيننا الذين وقعوا عليه في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨. وعشية الدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، التي ينبغي أن تقيم التقدم المحرز في هذه العملية، تدعو إسبانيا إلى اتباع نهج عملي وبناء وموجه نحو تحقيق النتائج. ولذلك، فإن عملية التقييم ليست غاية في حد ذاتها، بل هي أداة ينبغي أن تسفر، في أقرب وقت ممكن، عن باكورة من النتائج الملموسة. إن علة وجود عملية التقييم هذه هي مساعدة المحكمة على تحقيق الإمكانات الكاملة التي يتيحها نظام روما الأساسي دون التخلي عن أقل قدر من مبادئها. وينبغي أن تعزز هذه العملية عمل المحكمة ووظائفها بوصفها محكمة جنائية قوية ومستقلة ومنظمة جادة وشفافة.

وفيما يتعلق بضرورة الفعالية، يجب على المحكمة أن تسعى دائماً للتمسك بأعلى المعايير في تحقيق أهدافها. وتعتقد إسبانيا أن لدى مكتب المدعي العام للمحكمة في هذا المجال بالذات فرصة لتولي زمام المبادرة، ولا سيما فيما يتعلق بترتيب الدعاوى حسب الأولوية وإتمام التحقيقات الأولية. وترى إسبانيا أن من المناسب أن يكون لدى مكتب المدعي العام معايير واضحة لاختيار القضايا بغية تعظيم نتائج عمله وتجنب أي انتقاد بالتحيز. وينبغي تحديد هذه المعايير وتطبيقها بعناية فائقة، مع مراعاة الأثر المحتمل الذي قد تحدثه إجراءات مكتب المدعي العام في كل قضية. وبناء عليه، تُذكر إسبانيا بأن قرار مكتب المدعي العام بتناول حالة معينة يمكن أن يكون له أثر وقائي ورادع ويمكن أن يكون حاسماً في السيناريوهات التي تكون فيها الدولة أمام

منعطف ينطوي على احتمالات عالية جداً لأن يُرتكب السلوك الخطير الذي صُممت المحكمة للمساعدة على منعه.

ومن ناحية أخرى، فإن فعالية المحكمة تتوقف أيضاً، إلى حد كبير، على الطريقة التي يجري بها مكتب المدعي العام التحقيقات الأولية. وتؤيد إسبانيا أي نهج عملي وواقعي يتبعه مكتب المدعي العام لإجراء التحقيقات الأولية. وتدرك إسبانيا أنه ليس من شأن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يطبق نظام روما الأساسي وحده، ولكن عليه أن يعتمد في ذلك على الدعم المستمر من سلطات الادعاء الجنائي في الدول الأطراف، ولا سيما السلطات الوطنية للدول التي يجري التحقيق في أفعال محددة في أقاليمها. وبالنسبة لوفد بلدي، فإن الأمر يتعلق بالأخذ بمبدأ التكامل على أعلى مستوياته. وينبغي ألا تشعر سلطات الملاحقة القضائية للدول الأطراف في نظام روما الأساسي بأنها خاضعة لسيطرة المحكمة الجنائية الدولية، بل بأن لديها حافزاً للشراكة معها لتحقيق نتائج في صورة نجاحات مشتركة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، وهي استصواب تعزيز الوظائف المتنوعة جداً التي تؤديها المحكمة الجنائية الدولية، تود إسبانيا أن تلفت الانتباه إلى أن نظام روما الأساسي لا يكتفي بإنشاء محكمة جنائية دولية منعزلة بل يضع أسس نظام حقيقي للعدالة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد صراحة على عمل الصندوق الاستئماني للضحايا، وهو مبادرة تستجيب للضرر الذي لحق بهم نتيجة للجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد الصندوق نشاطه زيادة كبيرة واعتمد مؤقتاً في منتصف هذا العام لائحة بشأن أساليب العمل. وترى إسبانيا أن مساعدة الصندوق للضحايا، من خلال دفع تعويضات أو من خلال دعم البرامج التعليمية أو المدرة للدخل أو الخدمات المجتمعية، ضرورية لإقامة العدل الكلّي والشامل للجميع بما يلبي احتياجات الضحايا.

ويبذل بلدي جهداً متواصلاً للمواظبة على تبرعاته للصندوق الاستئماني للضحايا، وسيستمر في هذا الجهد. وعلاوة على ذلك، تقدر إسبانيا أن الإجراءات المحددة للصندوق يمكن أن تساعد النظم الداخلية للدول في تقديم تعويضات لضحايا الجرائم المحددة، مثل تلك التي تندرج ضمن اختصاص المحكمة، فضلاً عن الإرهاب. وترى إسبانيا أن ذلك قد يكون أثرا مفيداً ومرغوباً فيه لأنشطة المحكمة، مما سيجعلها جذابة لمزيد من الدول.

وفي سياق تنوع وظائف نظام المحكمة، فإن إسبانيا مقتنعة بأن نظام روما الأساسي ينطبق تماماً على التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين في ضوء الأساليب الجديدة التي يُنتهك بها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحظر استخدام القوة انتهاكاً جسيماً. وتشارك إسبانيا بنشاط، بالتعاون مع مجموعة من الدول بتنسيق من ليختنشتاين، في تعزيز عمل فريق من الخبراء، هو مجلس المستشارين المعني بتطبيق نظام روما الأساسي على الحرب الإلكترونية، لدراسة إمكانية تطبيق النظام الأساسي على السلوك الإجرامي المرتكب باستخدام الوسائل السيبرانية. وقد نُشر تقرير فريق الخبراء في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر حيث خلص إلى أن نظام روما الأساسي صك جزائي جنائي صحيح ويتناسب تماما مع مهام أنشطة المحكمة، ويجسد الحاجة إلى تجنب أي تجزئة يمكن أن تضعف الدور المركزي الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في نظام العدالة الجنائية الدولية.

وفي الختام، فإن مكافحة الإفلات من العقاب واجب أساسي لجميع الدول. ومع ذلك، عندما لا يتم الوفاء بهذا الواجب بشكل كافٍ على المستوى المحلي داخل النظام القضائي لدولة ما، يُطلب من المحكمة الجنائية الدولية سد الثغرات المتعلقة بالإفلات من العقاب والتحقيق في الجرائم الخطيرة التي من شأنها أن تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، ومقاضاة الجناة عن هذه الجرائم، وتوفير التعويضات والعدالة للضحايا.

وتدعو إسبانيا جميع الدول إلى الانضمام إلى هذا المسعى بالتصديق على نظام روما الأساسي. إن ضمان أن تكون المحكمة الجنائية الدولية قوية ومستقلة وفعالة هو أفضل طريقة للمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وهو هدف يخدم مصالح جميع أعضاء الجمعية العامة.

السيد لام باديبا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر القاضي بيوتر هوفمانسكي رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرض تقريره الوارد في الوثيقة A/76/293، عن أنشطة المحكمة خلال العام الماضي. ونقدر المعلومات والقضايا المعروضة ونحيط علما بها، وكذلك التحقيقات الأولية والتحقيقات الجديدة التي أجراها مكتب المدعي العام.

وتؤكد غواتيمالا من جديد دعمها المطلق للمحكمة الجنائية الدولية فضلا عن التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب، حيث تضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور أساسي في نظام العدالة الدولي بهدف إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. ويتجلى دعم وفد بلدي للمحكمة في أننا، كما هو الحال في كل عام، من بين المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/76/L.7، بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية.

وتكرر غواتيمالا دعوتها إلى احترام مبدأ التكامل وتعزيز النظم الوطنية لضمان المساءلة، وهي ركيزة أساسية من ركائز نظام روما الأساسي ومبدأ توجيهي لمساعي المحكمة. ولذلك، نعتقد أنه من الضروري تعزيز التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة، لا سيما مع مجلس الأمن، من أجل توحيد الجهود والمساعدة في منع الجرائم التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نشدد على التكامل الذي يجب أن يوجد بين هذه الكيانات من أجل العمل معا بطريقة منسقة وحيادية في اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب وفعالة للرد على هذه الجرائم التي تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

والتعاون من بين المبادئ والركائز الأساسية التي يستند إليها الأداء السليم للمحكمة. ولذلك، فإن الالتزام الراسخ من الدول الأطراف ضروري لتعزيز قدرات المحكمة على ضمان المساءلة وإنصاف الضحايا والمساعدة في منع الجرائم في المستقبل، على النحو المتوخى في روح نظامها الأساسي. ويجب على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسعى جاهدة إلى تعزيز التعاون وأن تؤكد باستمرار أهمية العدالة الجنائية الدولية في دعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك السلم والأمن الدوليين.

إن مكافحة الإفلات من العقاب هدف للدول الأطراف في نظام روما الأساسي وللأمم المتحدة، ولكن هذا الهدف يجب أن يقترن بالالتزام بتزويد المحكمة بالموارد اللازمة لأداء مهامها، من أجل حماية نزاهتها واستقلالها. ونقص الموارد قد يعرض استدامة التحقيقات للخطر.

وباستثناء النص الوارد في المادة ٢٦ من نظام روما الأساسي، تود غواتيمالا أن تشير إلى أنه لا يوجد أحد فوق القانون وأن جميع مرتكبي الجرائم الخاضعة لولاية المحكمة يجب أن يحاكموا على قدم المساواة وأن يحاسبوا على أفعالهم، سواء كانت تلك الجهات الفاعلة مادية أو فكرية. ويدعو وفد بلدي إلى مضاعفة الجهود ودعم تحقيق العالمية لهذا النظام. وكل خطوة نحو تحقيق العالمية ستقلل بشكل كبير من خطر الإفلات من العقاب وتساعد على توطيد السلام والاستقرار في الدول.

وفي الختام، نحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار المقدم اليوم. وسيجسد اعتماده الدعم القوي والمستمر الذي تتطلبه المحكمة الجنائية الدولية للاضطلاع بولايتها ومواصلة الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والارتقاء به وحمايته.

السيدة ميل (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئ كندا القاضي هوفمانسكي رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على تعيينه مؤخرا، وتشكره على آخر تقرير عن عمل المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/76/293). ويسرنا جدا أن نرحب بوجوده هنا في نيويورك.

وكما هو الحال دائما، تؤدي المحكمة دورا محوريا في نظامنا المتعدد الأطراف في تعزيز احترام سيادة القانون وإيجاد عالم أكثر سلاما وعدلا للجميع. وتشيد كندا بعمل المحكمة الجاري في محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية. وهذا العمل أساسي لهدفنا المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب وضمان العدالة لضحايا الجرائم الوحشية.

وخلال العام الماضي، خطت المحكمة خطوات هامة في أنشطتها القضائية وأنشطة الادعاء. وقد تحققت هذه الإنجازات جزئيا بفضل استخدام حلول جديدة في الاستجابة للتحديات المستمرة التي تفرضها الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا، مثل إجراءات قاعة المحكمة المختلطة والأنشطة الأخرى العديدة التي ذكرها القاضي هوفمانسكي في وقت سابق.

كما شهد عام ٢٠٢١ عملية انتقالية كبيرة على أعلى مستويات المحكمة، إذ انتُخب ستة قضاة جدد، ورئيس جديد، ومدعٍ عام جديد، هو السيد خان. وتهنئ كندا المسؤولين المنتخبين حديثا وتتمنى لهم كل التوفيق في مهمتهم. وتهنئ أيضا الرئيسة الجديدة لجمعية الدول الأطراف، سيلفيا فرناندس دي غورمندي، ويشرف كندا أن تعود إلى مكتب الجمعية بصفتها عضوا. ويسرنا غاية السرور أن يشغل السفير راي منصب نائب رئيس الجمعية.

إن التعاون المتعدد الأطراف ضروري من أجل نجاح عمل المحكمة الجنائية الدولية. فهو يسهم في تحقيق الكفاءة والنزاهة في إجراءاتها القضائية. وفي هذا السياق، ترحب كندا برفع الجزاءات المفروضة على موظفي المحكمة، وترحب باستمرار حصول المحكمة على مساعدة ودعم تشغيلي عاليي القيمة من كل من الأمم المتحدة ومن دول أعضاء عدة. ومع ذلك، تلاحظ كندا بقلق أوامر إلقاء القبض والتسليم التي لم تُنفذ بعد والتي لا تزال تسبب صعوبة بالغة لعمل المحكمة. وتهيب كندا بالدول الأطراف وغيرها من الجهات أن تنفذ طلبات الاعتقال والتسليم التي أصدرتها المحكمة. فنجاح المحكمة في عملها لن يتحقق إلا بمساندتها في تحقيقاتها الجارية مساندة فعالة.

يكتسي التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن أيضا أهمية بالغة، لأن كلاً منهما يؤدي دورا مختلفا في التصدي للجرائم الوحشية وصون السلام والاستقرار الدوليين لكنه مكمل لدور الآخر. وتؤيد كندا وجود حوار هادف ومعزز بين هاتين الهيئتين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بغية تعزيز أوجه التآزر وتكامل الأهداف فيما بينهما.

وعلاوة على ذلك، تشير كندا إلى اختصاص مجلس الأمن في إحالة حالات إلى المحكمة، وهو تكليف يمكن أن يساعد في تعزيز المساءلة في الحالات التي ربما تكون قد ارتكبت فيها جرائم خطيرة خارج نطاق ولاية المحكمة. وفي هذا الصدد، تغتنم كندا هذه الفرصة لتحث مجلس الأمن مجددا على إحالة الحالتين الجاريتين في ميانمار وسوريا إلى المحكمة للنظر فيهما.

(تكلم بالفرنسية)

تنضم كندا إلى المحكمة الجنائية الدولية في الاعتراف بالجهود المتفانية التي يبذلها المجتمع المدني في مجال التوعية بعمل المحكمة وفي تعزيز عملية المصادقة عالميا على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني تنفيذا كاملا. إن تحقيق عالمية الانضمام إليه أمر أساسي لتعزيز المساءلة عن أخطر الجرائم المنصوص عليها بموجب القانون الدولي ولزيادة فعالية المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب وإرساء العدالة المستدامة في الجرائم الوحشية. وتغتنم كندا هذه المناسبة لتكرر نداءها لجميع الدول غير الأطراف للمصادقة على نظام روما الأساسي.

وكما ذكر الرئيس، فإن الصندوق الاستئماني للضحايا يؤدي أيضا دورا بالغ الأهمية في توفير العدالة التصالحية من خلال مساندة ضحايا الجرائم وأسرهم، الذين هم بالطبع في نطاق اختصاص المحكمة. ولذلك يسر كندا أن تتبرع بمبلغ ٤ ملايين دولار على مدى خمس سنوات لمبادرة الصندوق الاستئماني في مالي، المعروفة باسم "تعويض الأحياء وبناء قدرتهم على الصمود". ومن خلال دعمنا لعمل هذه المبادرة، نأمل أن نسهم في جهود السلام والمصالحة داخل مالي.

تبشر الدورة العشرون لجمعية الدول الأطراف بأنها ستكون دورة مثمرة. وتؤيد كندا الخطط الرامية إلى انتخاب نائبين للمدعي العام، من بينهما امرأة واحدة على الأقل ونائب منهما يمثل تقاليد القانون المدني الدولي. وقد سررنا برؤية القائمة القصيرة للمرشحين المؤهلين. نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص شكرنا وامتناننا لنائب المدعي العام المنتهية ولايته، جيمس ستيوارت، الذي كان من دواعي فخر كندا طوال سنوات خدمته التي اتسمت بتفانيه في عمله.

إن مساندة المحكمة بهدف زيادة كفاءة ميزانيتها والاستفادة على أفضل وجه من مواردها الحالية سيكون موضوعا آخر من

المواضيع المهمة التي ستُطرح للمناقشة خلال الدورة العشرين. تلاحظ كندا بقلق استمرار مشاكل السيولة بما يحد بشكل متزايد من فعالية المحكمة وكفاءتها. وفي ضوء النقص الحاد في الميزانية، قدمت كندا إلى المحكمة دفعة مبكرة لجزء من اشتراكاتها المقررة لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. نحن فخورون بدعم المحكمة خلال هذه الفترة الصعبة.

ومع ذلك، فإن قيام بعض الدول بدفع اشتراكاتها في وقت أبكر فأبكر كل عام لتعويض جزء أو كل مما تخلفت دول أخرى عن سداده ليس حلا مقبولا على المدى الطويل. ولجنة الميزانية والمالية أكدت مرارا وتكرارا على ضرورة حل مشاكل السيولة هذه. هناك حاجة مُلحة تقتضي قيام الدول المتأخرة عن دفع اشتراكاتها بسداد تلك المبالغ. وكندا تحث جمعية الدول الأطراف على البحث عن سبل أخرى للتشجيع على دفع الاشتراكات المقررة كاملة في مواعيدها.

ومن بين الحلول المقترحة الأخرى، يثار السؤال عما إذا كان ينبغي فرض قيود على الدول الأطراف المتأخرة من حيث إمكانية تقديمها لمرشحين إلى المحكمة لشغل مناصب منتخبة فيها. تتطلع كندا إلى المشاركة في هذه المناقشات من الآن فصاعدا. وفي الوقت الحالي، نود أن نكتفي بالإشارة إلى أنه مع استمرار تزايد عبء العمل الجسيم الذي تضطلع به المحكمة، يصبح تزويدها بالموارد الكافية أمرا لا بد منه.

(تكلم بالإنكليزية)

وترحب كندا بهذه المناقشات وغيرها من المناقشات الجارية التي تهدف إلى تحسين عمل المحكمة وتعزيزه. وقد تشجعنا بصفة خاصة بالجهود التي تبذلها آلية الاستعراض لرسم طريقنا قدما نحو إعطاء الأولوية لتنفيذ ما أوصى به على وجه الخصوص فريق استعراض الخبراء المستقل. وكندا تتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول الأطراف الأخرى في الأشهر والسنوات المقبلة لتعزيز تلك المؤسسة المهمة وإن كانت فتية.

تؤيد كندا بصفة خاصة الجهود الحثيثة التي تبذلها المحكمة سعيا إلى زيادة التنوع وتحسين التوازن بين الجنسين على جميع المستويات داخل المؤسسة. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين جهة تنسيق للمساواة بين الجنسين في المحكمة وبالتزامها المستمر بتعزيز إدماج المنظورات الجنسانية في عملها.

إن العدالة الدولية ركيزة لا غنى عنها للنظام الدولي القائم على القواعد. والمحكمة ما فتئت منذ إنشائها في طليعة ركب التقدم الذي أحرز بشق الأنفس من أجل زيادة المساءلة عن الجرائم الوحشية. ستظل كندا ملتزمة بالعمل من أجل صون وتعزيز منظومة المؤسسة القضائية الدائمة والمستقلة التي تحظى باحترام المجتمع الدولي وثقته. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد تأييدا كاملا الولاية الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية وعملها الجاري، الذي يسعى إلى جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا وأمانا وعدلا للجميع.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس هوفمانسكي على إحاطته وعلى دوره القيادي في رئاسة المحكمة الجنائية الدولية.

كما ورد في تقرير المحكمة عن التطورات التي حدثت في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٢٠ وآب/أغسطس ٢٠٢١ (A/76/293)، فقد شهد هذا العام تغيرا ونشاطا كبيرين في المحكمة. وتود الولايات المتحدة أن تشيد بالمحكمة الجنائية الدولية على عدد من الإنجازات التي تحققت بالنسبة لبعض أطول القضايا المعروضة على المحكمة. وتشمل تلك الحالات حكومات وطنية أهابت بالمحكمة الجنائية الدولية إلى التصرف لأنها لم تتمكن من القيام بذلك.

وفي آذار/مارس، رحبت الولايات المتحدة بالحكم الصادر في القضية المرفوعة ضد القائد السابق لجيش الرب للمقاومة، دومينيك أونغوين، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وكانت تلك خطوة هامة في ضمان العدالة إزاء الفظائع التي ارتكبها جيش الرب للمقاومة، ونأمل أن يكون الحكم قد أدى إلى تدبير لإغلاق ذلك الملف بالنسبة إلى ضحاياه الكثيرين. ونرحب أيضا بقرار دائرة الاستئناف الصادر في آذار/مارس المتعلق بتأكيد إدانة بوسكو نتاغاندا، وطي فصل يشمل سنوات عديدة من الفظائع التي ارتكبت ضد السكان في

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، باعتبارها جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب ارتكبتها قواته.

ويسرنا أن نكون قد ساعدنا في تيسير الاستسلام الطوعي لأونغوين ونقل قضية نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز العدالة في الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة، وما زلنا نقدم مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقال قائد جيش الرب للمقاومة جوزيف كوني.

أخيرا، تشيد الولايات المتحدة بالتقدم المحرز في تعزيز المساءلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك بدء المحاكمة في شباط/فبراير ضد ألفريد يكاتوم، وباتريس إدوارد نجايسونا على ما اقترفاه من جرائم وحشية.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ عدة تطورات إيجابية خارج نطاق المحكمة الجنائية الدولية. وتلك تطورات تتعلق بالجهود الأوسع الرامية إلى التماس العدالة في الجرائم الوحشية في المحاكم الوطنية والمختلطة والدولية. ويشمل ذلك بدء المحاكمات في دوائر كوسوفو المتخصصة وإعلان المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى عن توجيه اتهام بارتكاب جريمة وحشية.

وبالنظر إلى أن الدول تتحمل المسؤوليات عن حماية سكانها، والقدرة المحدودة لأي محكمة دولية، فإن الولايات المتحدة ما برحت تؤيد بقوة البلدان في جهودها المحلية لضمان المساءلة.

إذ نعود إلى المحكمة الجنائية الدولية، نود أيضا أن نحيط علما بالجهد المهم الجاري في مجال الإصلاح مع اقتراب المحكمة من بلوغها سن العشرين. وقد شاركت جميع أجهزة المحكمة والدول الأطراف، التي تعمل مع دول أخرى والمجتمع المدني والضحايا، خلال العام الماضي في دراسة طائفة واسعة من الإصلاحات، بما في ذلك الإصلاحات المحددة الواردة في الاستعراض المستقل الذي قام به الخبراء للمحكمة الجنائية الدولية.

كما تعلم الجمعية، على الرغم من أن الولايات المتحدة، ليست دولة طرفا، فإنها ترحب بتلك الجهود الجارية لتحديد وتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تساعد المحكمة على تحقيق مهمتها الأساسية على نحو أفضل، حيث تعمل كمحكمة الملاذ الأخير في معاقبة وردع الجرائم الوحشية. وبينما نحتفظ باعتراضنا الطويل الأجل على جهود المحكمة الرامية إلى تأكيد الولاية القضائية على موظفي الدول غير الأطراف، في غياب إحالة مجلس الأمن أو موافقة الدولة، نعتقد أن شواغلنا هي أفضل معالجة من خلال التعامل مع جميع أصحاب المصلحة.

عندما تكون النظم المحلية غير قادرة أو غير راغبة في السعي الحقيقي نحو تحقيق العدالة التي يستحقها الضحايا، وحيثما تحتاج المجتمعات إلى الحفاظ على السلم، يمكن للمحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية أن تضطلع بدور ذي مغزى. ومن دواعي إعجابنا أن المحكمة الجنائية الدولية ثابرت على عملها خلال جائحة مرض فيروس كورونا، وتمكنت من الاستمرار في عملها من دون توقف سعيها منها لتحقيق العدالة. ونعرب عن تقديرنا لجميع موظفي المحكمة الجنائية الدولية على تفانيهم في موضوع المساءلة.

في جميع أنحاء العالم، داخل وخارج اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، يوجد الكثير جدا من ضحايا الفظائع الجماعية الذين لم تتحقق لهم العدالة بعد. ويجري تذكيرنا بأنه لا يزال يتعين علينا فعل الكثير في العمل معا لمنع حدوث الفظائع الجماعية، وضمان تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى العدالة.

تتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة المناقشات في الأمم المتحدة وإلى مشاركتنا المقبلة بصفتنا مراقبا في جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي ستلتئم في لاهاي الشهر المقبل.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفدي رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي بيوتر هوفمانسكي، على تقديمه تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، الوارد في الوثيقة A/76/293. وترحب أيضا بمشروع القرار الذي قدمته هولندا اليوم، وشاركت إكوادور في تقديمه وتأمل في اعتماده بتوافق الآراء وعنوانه "تقرير المحكمة الجنائية الدولية" (A/76/L.7).

إن إكوادور ملتزمة بنظام دولي قائم على القواعد، ولهذا السبب دافعت باستمرار عن دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب وصون السلم، والسعي إلى تحقيق العدالة الدولية. إن عالمية نظام روما الأساسي واختصاص المحكمة الجنائية الدولية هدفنا الثابت.

ونهيب بجميع الدول ضمان التعاون الكامل مع المحكمة حتى تتمكن من الوفاء بولايتها المهمة المتمثلة في ضمان العدالة لضحايا أخطر الجرائم.

ونُذكِّر بأن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير، ولا تتدخل إلا عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على القيام فعلا بإجراءات محلية. لذلك نرفض أي إجراء انفرادي ضد استقلال المحكمة ومسؤوليها.

بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية الظرفية، من الحيوي التحرك نحو تحقيق عدالة جنائية عالمية حقيقية. ونؤيد العمل الدؤوب الذي تقوم به المحكمة، التي سجل عدد القضايا فيها، منذ بداية عملياتها، ما مجموعه ٣٠ قضية تنطوي على ٤٦ من المتهمين أو المشتبه بهم. ونعترف على وجه الخصوص بالعمل الذي حققته المحكمة والتقدم الذي أحرزته في ١٤ قضية وفي مراحل مختلفة من الإجراءات، على الرغم من الحالة التي نواجهها مع استمرار جائحة مرض فيروس كورونا.

ونقر بالعمل الممتاز الذي قامت به المدعية العامة السابقة للمحكمة، السيدة فاتو بنسودة، التي ساهمت حتى حزيران/يونيه في الدراسات الأولية لفترة الإبلاغ الحالية. ونؤكد مجددا تأكيد دعمنا الكامل للمدعي العام الحالي للمحكمة، السيد كريم خان، الذي واصل ذلك العمل لاستكمال الدراسات الأولية في ١٠ حالات.

أدرجت إكوادور في دستورها لعام ٢٠٠٨، وفي تشريعاتها الجنائية المحلية، الطابع غير القابل للتقادم للإجراءات والعقوبات على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والاختفاء القسري للأشخاص، وجرائم العدوان. وفي بلدنا، لا تخضع أي من هذه الحالات للعفو ولا تسقط بالتقادم وفقا لطبيعة نظام روما الأساسي، أي مكافحة الإفلات من العقاب. وصادقت إكوادور على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي فيما يتعلق بجريمة العدوان، ووافقت أيضا على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد جريمة الإبادة الجماعية.

ويجب تمويل المحكمة تمويلا كافيا حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المحددة في نظام روما الأساسي. ومن الضروري أيضا تعزيز الآليات القائمة للحصول على الموارد وحشد دعم المجتمع الدولي للصندوق الاستئماني للتبرعات لضحايا الجرائم.

يعرب وفدي عن تأييده لعمل منظومة الأمم المتحدة لتحسين قنوات التعاون مع مكتب المدعي العام وغيره من أجهزة المحكمة، ونناشد الدول الأعضاء أن تفعل كل ما في وسعها لدعم تنفيذ الأوامر الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

وتجري إكوادور، من داخل المكتب وجمعية الدول الأطراف، دراسة شاملة للتقرير عن استعراض نظام المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي، الذي أعده فريق الخبراء المستقلين. ويقدم التقرير ٣٨٤ توصية في مختلف مجالات العمل. وترحب إكوادور بالاستجابة الشاملة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لـ "استعراض الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي – التقرير النهائي"، اعتبارا من نيسان/أبريل. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يزيد التقرير من عبء المحكمة. ونثق بأن التقييم سيتم بموضوعية وبطريقة تقنية، في إطار نظام روما الأساسي، وسيأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة في الميزانية التي يمكن أن تنشأ عن الحالة المعقدة التي نمر بها حيال هذه المسألة.

أخيرا وليس آخرا، يعترف وفدي على نحو خاص بعمل أمانتي المحكمة وجمعية الدول الأطراف اللتين، بفضل كفاءتهما وتنسيقهما ودعمهما الفعال، مكنتا من تحقيق النتائج المذكورة أعلاه.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه التقرير (A/76/293) عن أنشطة المحكمة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

إن مؤشرات النشاط الهام للمحكمة خلال هذه الفترة واضحة بشكل خاص. أصدرت المحكمة حكما جديدا. وأصدرت دائرة الاستئناف

حكمين بشأن جرائم ارتُكبت ضد الإنسانية وجرائم حرب، مؤكدة أحكاما سابقة. ومن المهم أيضا فتح ١٤ تحقيقا جديدا. والأهم من ذلك، أنه خلال العام الماضي، استمعت المحكمة إلى قضايا شملت ٠٠٠ ١١ ضحية، وتلقت أكثر من ٠٠٣ ٢ التماسا جديدا من الضحايا. ويجب على المحكمة، بقيامها بذلك، أن تولي اهتماما خاصا لحماية وصون حقوق الضحايا. العدالة تتفهم تلك الحقوق.

نحيط علما بالإجراءات القضائية التي تتخذها المحكمة بشأن الحالات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور، وكينيا، وليبيا، وكوت ديفوار، ومالي، وجورجيا، وبوروندي، وأفغانستان، وبنغلاديش، وميانمار، ودولة فلسطين، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

ويشدد وفد بيرو على أهمية القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة، والذي أقرت فيه بأن فلسطين دولة طرف في النظام الأساسي وبالتالي أن للمحكمة ولاية إقليمية على الحالة في دولة فلسطين.

كما نبرز أهمية مذكرة التفاهم الموقعة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بين جمهورية فنزويلا البوليفارية ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من أجل

”إنشاء آليات لتعزيز التعاون بين الأطراف، وتيسير الاضطلاع الفعال بولاية المدعي العام في إقليم جمهورية فنزويلا البوليفارية“

و

”السعي إلى الاتفاق على الوسائل والآليات التي من شأنها أن تسهم إسهاما فعالا في الجهود التي تبذلها جمهورية فنزويلا البوليفارية للاضطلاع بإجراءات وطنية حقيقية وفقا للمادة ١٧ من نظام روما الأساسي“.

يؤيد وفدي الفكرة المعرب عنها في التقرير ومفادها أنه، بموجب القانون الجنائي الدولي، تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المحددة في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها. ولذلك، من الضروري أن تلتزم الدول بإدراج جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومبادئ نظام روما الأساسي في قوانينها القانونية. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول أن تقيم تعاونا مع المحكمة، أو تحسن تعاونها مع المحكمة، وأن تدرب المهنيين القانونيين على كيفية التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها، ولا سيما كجزء من الولايات المسندة إليها لدعم المؤسسات القضائية والإصلاحية في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

أود أيضا أن أبرز الأنشطة الحالية للمحكمة، وفقا للتقرير، لتعزيز الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالسلام والعدالة.

إن بيرو، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، تؤكد من جديد التزامها بالقانون الدولي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وسيادة القانون، لأننا نعتبرها شروطا مسبقة أساسية لتطوير مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتحقيق عدالة سريعة وفي الوقت المناسب، واحترام الإجراءات القانونية الواجبة وبصورة مستقلة، عدالة قادرة على مكافحة الإفلات من العقاب.

نؤمن إيمانا راسخا بنظام دولي قائم على القواعد وندرك أن الوصول إلى العدالة والمساءلة أمران أسا سيان لصون السلم والأمن الدوليين. لذلك، تؤيد بيرو جميع المبادرات الرامية إلى ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عن أفعالهم، ومقاضاتهم، ومعاقبتهم وفقا لذلك.

وفي سياق يتسم بالصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية، تحتاج المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الأولى والوحيدة الدائمة في العالم، إلى الدعم الثابت من المجتمع الدولي، وإلى التعاون الحازم من جانب الدول الأطراف فيها حتى تتمكن من الوفاء بولايتها المتمثلة في كفالة العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وتؤيد بيرو بحزم صلاحية نظام روما الأساسي.

ونعتقد أن عملية الإصلاح ينبغي أن تهدف إلى تعزيز قدرة المحكمة على ممارسة الولاية القضائية الجنائية التي تتجاوز حدود

الولاية الوطنية، مع ضمان الوسائل الضرورية التي لا غنى عنها لكي تفي بولايتها المتمثلة في التحقيق وإنزال العقوبة وحماية الضحايا. ولذلك يجب تقوية مؤسسات المحكمة وتعزيز شرعيتها.

ومن الضروري عدم تقويض المعايير التي وضعها نظام روما الأساسي أو إضعافها. ولذلك فإننا نقدّر عملية الاستعراض والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقلين ونلتزم ببذل قصارى جهدنا للمساهمة في ضمان نجاح العملية. إن حكومة بيرو في المرحلة النهائية من التصديق على التعديلات المعلقة على نظام روما الأساسي المعروضة حالياً على كونغرس الجمهورية للموافقة عليها.

ومن الضروري أن تؤخذ المسألة الحاسمة لتمويل المحكمة بمسؤولية أكبر. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الموقعة على معاهدة روما، التماس أنسب السبل لكي يكون للمحكمة تمويل يمكن التنبؤ به يسمح لها بالنظر في جميع القضايا المعروضة على ولايتها القضائية وحلها بكفاءة وسرعة. وهذا جانب أساسي من جوانب السعي إلى تعزيز العدالة في المجتمع الدولي.

وأخيراً، تعرب حكومة بيرو مرة أخرى عن اقتناعها بالدور الحاسم الذي تؤديه المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب وفي المساعدة على معاقبة المسؤولين عن أفظع الجرائم التي تضر بكرامة الإنسان. وقد تعلمت بيرو من تجربتها أن استخدام آليات المساءلة هو أفضل وسيلة لمنع تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ولتعزيز الحكم القائم على القواعد، وبالتالي النهوض بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق سلام مستدام وعادل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.